



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عباس لغرور - خنشلة



كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية  
قسم العلوم الاجتماعية  
الشعبة: فلسفة  
تخصص: فلسفة عامة  
الرقم التسلسلي:

## سؤال العدالة في فلسفة برتراند راسل

مذكرة لنيل شهادة الماستر في شعبة الفلسفة تخصص فلسفة عامة

تحت إشراف الأستاذ(ة):

د/ فرفودة فاطمة

من إعداد الطالب (ة):

بعزيز آسيه

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د احمد معط الله	أستاذ محاضر - أ-	رئيسا
د فاطمة فرفودة	أستاذ محاضر - أ-	مشرفا ومقررا
د جمال بروال	أستاذ محاضر - أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

## شكر وعرهان

نحمد لله عز وجل ونشكره على توفيقنا لأداء هذا البحث المتواضع فهو صاحب الفصل الأعظم  
والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد رسول الله.

أتوجه بشكر خاص إلى الأستاذة فرفوردة فاطمة مشرفتي الرائعة التي سهلت لي هذا البحث  
بنصائحها القيومية المعطاة أطال الله في عمرها تحية قلبية إلى كل أساتذة قسم الفلسفة جامعة  
خنشلة الذين بذلو قصارى جهودهم في تكويني أحسن تكوين وتزويدنا بمختلف المعارف  
مالخبرات.

الشكر لزملائنا وزميلاتنا في الدفعة 2025 الذين كانوا بمثابة الأسرة الثانية والأخص الصديقة  
والأخت رانيا والغالية أميرة

أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفنا للنقاش هذا العمل فكل التقدير والاحترام لهم أشكر كل من  
تقدم لي المساعدة من قريب أو من بعيد.

## الإهداء

إلى من كانت البداية حُلْمُهُ، إلى روح والدي الحبيب، الغائب الحاضر في قلبي...  
زرعت في حبِّ العلم، ورحلت قبل أن ترى الحصاد، هذا الإنجاز أهديه إليك على أمل أن تكون  
فخورًا بي حيث أنت رحمك الله والدي العزيز.

إلى أمي الحنونة، دعاؤك كان نبضي، وصبرك كان نوري في العتمة،  
شكرًا لأنك كنت دائمًا السند حين مال كل شيء. حفظك الله، وأدامك فوق رؤوسنا يا رب.  
لكن اسمحو لي أن أخص بالشكر والامتنان والدمعة أختي وفاء. لم تكوني فقط أختي، كنت أمًا  
وأبًا وسندًا أول، ورفيقة طريق طويلة. حملت عني الهم، وكنت السقف الذي احتميت به،  
والقلب الذي وسع كل ضعفي. تكفّلت بكل شيء، ولولا عطاؤك وتضحيتك وصبرك،  
لما وصلت إلى هذه المرحلة، ولا عرفت طعم الإنجاز. لك وحدك، يا أعلى من كل الكلمات،  
أرفع هذا العمل، وأقول: هذا ثمرة تعبك قبل أن يكون تعبي.  
إلى زوجها وصهرنا رضا، الذي وقف معنا بكل محبة وهدوء،  
شكرًا لك من القلب.

إلى ملامح المجد الصغيرة: أمجد ورشاد، طريق الحكمة المبكرة، أدعو الله أن يصلحكما لوالديكما،  
ويرزقهما رؤيتكما في أعلى المراتب.

إلى أختي وردة، يا من حملت وجعلت بصمت، ونهضت من بين الانكسارات أقوى مما كنت.  
لم تكن الأيام رحيمة، لكنك كنت أرحم على نفسك، لم تستسلمي، بل فتحت بابًا جديدًا للحياة.  
أنت مثال للمرأة المستقلة، وها أنت تسيرين بخطى ثابتة نحو التخرج، تحملين ابنك الصغير براء،  
شمعة منزلنا.

أسأل الله أن يكون مستقبله ناجحًا وزاهرًا، حفظه الله.

إلى مستمعتي الأولى، ونصيحتي الصادقة، وصوت العقل الذي يوقظني حين أتعب: أختي إكرام.  
رغم أنك أصغر سنًا، إلا أنك أكبر بكثير في حكمتك، في حبك، وفي وعيك وها أنت تقفين على  
أبواب التخرج،

وأعلم أن ما ينتظرك أجمل، لأنك تستحقين الأفضل دائمًا.

إلى إخوتي سَندي: إلى صديقات المشوار الدراسي إلى كل من ساهم من قريب وبعيد.

# مقدمة

تُعدّ مشكلة العدالة من أقدم وأهم الإشكاليات التي شغلت اهتمام الفلاسفة والمفكرين عبر العصور، إذ ارتبطت منذ نشأة الفكر الفلسفي اليوناني بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية... واعتُبرت شرطاً أساسياً لتحقيق النظام والاستقرار داخل المجتمع، فلا يمكن تصور حياة إنسانية كريمة في ظل انتهاك الحقوق، كما هو الحال مع الاستعمار الذي يسلب الشعوب المستضعفة أبسط حقوقها، وعلى رأسها الحق في الأمن والحرية، لذلك، أصبحت العدالة مطلباً ملجأً للشعوب الساعية إلى نيل حريتها وحقوقها، والعيش في ظل سيادة القانون مثل باقي الدول المستقلة.

لقد شغلت العدالة عقول الفلاسفة منذ العصر اليوناني، وصولاً إلى الفلسفة المعاصرة، حيث يبرز برتراند راسل كأحد أبرز المفكرين الذين اعادوا طرح سؤال العدالة واستكشاف الأسس التي بنى عليها تصوره من خلال طرح الإشكالية الإشكالية: أولاً: إشكالية البحث:

انطلاقاً مما سبق، تتمثل الإشكالية المركزية لهذا البحث في:

✓ ماهي الأسس التي بنى برتراند راسل عليها تصوره للعدالة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، منها:

✓ كيف انتقل راسل بالعدالة من قيمة أخلاقية إلى مبدأ أساسي في السياسة والاقتصاد؟

✓ ما ملامح النزعة العقلانية في معالجة راسل لمفهوم العدالة؟

ثانياً: منهج البحث:

للإجابة عن هذه الإشكاليات، تمّ اعتماد ثلاث مناهج أساسية:

المنهج التاريخي: من خلال تتبع تطوّر مفهوم العدالة منذ الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة المعاصرة، ومن خلال المقاربة الكرونولوجية لمسار راسل الفكري.

المنهج التحليلي: وذلك لتحليل التصور الذي قدّمه راسل للعدالة، ومختلف الأبعاد التي ارتبطت بها في مشروعته الفلسفي.

المنهج النقدي: وذلك لعرض المقاربات التي تجاوزت فكر راسل.

ثالثاً: خطة البحث

ضمن هذه الإشكالية التي طرحناها ارتأينا ان يكون تقسيم البحث إلى: مقدمة وفصلين وخاتمة:

المقدمة: عرضنا فيها موضوع البحث وإشكاليته، والمنهج المعتمد، وأسباب اختيار الموضوع، وأهمية الدراسة والدراسات السابقة.

**الفصل الأول: في جينياالوجيا وكرونولوجيا العدالة، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث.**

تطرقنا فيه الى تطوّر مفهوم العدالة في الفلسفة، بدءًا من الفلسفة اليونانية، مرورًا بالفلسفة الوسيطة والإسلامية، وصولًا إلى الفلسفة الحديثة والمعاصرة، كما أشرنا إلى أبرز الفلاسفة الذين تأثر بهم برتراند راسل في معالجته لمشكلة العدالة، ومن بينهم: إيمانويل كانط، جون ستيوارت ميل، وتوماس هوبز.

أما الفصل الثاني من المذكرة، والذي جاء تحت عنوان: "مشروع العدالة عند برتراند راسل"، فقد بيّنتُ فيه رؤية راسل للعدالة كقيمة أخلاقية واجتماعية، ثم تناولتُ كيف تجاوز راسل هذا التصور إلى مقارنة العدالة كقيمة سياسية واقتصادية وقد خُتمت المذكرة بخاتمة تضمّنت خلاصة شاملة لأهم النتائج التي تم التوصل إليها.

**رابعاً: أسباب اختيار الموضوع:**

يرجع اختياري لموضوع "سؤال العدالة عند برتراند راسل" إلى سبب موضوعيًّا: بالنظر إلى الأهمية التي يكتسبها سؤال العدالة في الفكر الفلسفي المعاصر، ولرغبتي في فهم تصوّر أحد أبرز فلاسفة القرن العشرين لهذه المسألة المحورية. ذاتياً: ينبع اختيار هذا الموضوع من اهتمامي الشخصي بالفلسفة الغربية المعاصرة ورغبتي في فهم الاسهامات الفكرية التي قدمها برتراند راسل، الذي يعد من ابرز الفلاسفة المعاصرين.

**خامساً: أهمية الموضوع**

تتجلّى أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

✓ كونه يعالج قضية ذات امتدادات واقعية واجتماعية وسياسية واقتصادية لا تزال

تُطرح حتى يومنا هذا

✓ الكشف عن الأسس التي تقوم عليها العدالة، والتي لا يمكن الاستغناء عنها في أي تصور نظري أو عملي للحياة الإنسانية.

✓ تسليط الضوء على التصور الفلسفي لبرتراند راسل في مقارنته لمسألة العدالة.

سادسا: الدراسات السابقة:

اعتمدتُ في هذا البحث على مجموعة من الدراسات الأكاديمية، من بينها:

1 "إشكالية العدل في الخطاب النهضوي"، رسالة ماجستير، اعداد:مصطفى دحماني اشرف: د بوزيد، بومدين، قسم الفلسفة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة وهران، الجزائر، 2009. تطرقت هذه الرسالة الى مفهوم العدالة في الفكر العربي النهضوي، من خلال تحليل نصوص مفكرين مثل رفاة الطهطاوي، محمد عبده، عبد الرحمن الكواكبي، وخير الدين التونسي وركزت على العلاقة بين العدل والاستبداد، ضمن سياق التحولات الفكرية والاجتماعية والسياسية.

استفدت من هذه الرسالة في توسيع فهمي للعدالة السياسية وفي ربط مفهوم العدل بمفاهيم مثل: الدولة الحرية، الديمقراطية، وهي مفاتيح ضرورية لفهم الخلفية الفكرية التي تبرز تميز طرح برتراند راسل

2 "سؤال العدالة في الفلسفة الراهنة" رسالة دكتوراه اعداد: ايمن بوطرفة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة وهران، الجزائر، 2009.

درست هذه الرسالة التحولات المعاصرة في طرح سؤال العدالة في الفلسفة الغربية مع التركيز على تيارات الليبرالية النسوية والجماعية وتحليل نظريات مفكرين أمثال: رولز، نوزيك، ها برماس، ريكور، وغيرهم.

استفدت من هذه الرسالة في فهم السياق الفلسفي المعاصر لمفهوم العدالة رغم انها لم تركز بشكل مباشر على تصور برتراند راسل.

سابعا: صعوبات الدراسة:

لم يكن إعداد هذه المذكرة خاليًا من الصعوبات، فقد واجهتني عدة عراقيل، من بينها:

- اتساع موضوع العدالة وتداخله مع ميادين أخرى كالأخلاق والسياسة والاقتصاد، مما فرض ضرورة ضبط نطاق البحث بدقة.
- صعوبة التعامل مع النصوص الأصلية، لما تتطلبه من دقة في الفهم والتحليل، خاصة أمام الطابع العقلاني العميق لفكر راسل.

**الفصل الأول: في جينياتلوجيا  
و كرونولوجيا العدالة**

الفصل الأول: في جينولوجيا وكرونولوجيا العدالة

المبحث الأول: في جينولوجيا العدالة

1 مفهوم العدالة لغة

2 مفهوم العدالة اصطلاحاً

المبحث الثاني في كرونولوجيا العدالة

1-/- العدالة في الفكر اليوناني

1-1-/- افلاطون

1-2-/- ارسطو

2-/- العدالة في العصر الوسيط

1-2-/- القديس اوغسطين

2-2-/- توماس الاكويني

3-/- العدالة في الفلسفة الإسلامية

1-3-/- العدالة عند الفارابي

2-3-/- العدالة عند ابن خلدون

4-/- العدالة في العصر الحديث

1-4-/- جون جاك روسو

2-4-/- شارل مونتيسكو

5-/- العدالة في الفلسفة المعاصرة

1-5-/- جون راولز

2-5-/- مايكل سندل

المبحث الثالث: المرجعيات الفلسفية

1-/- توماس هوبز

2-/- جون لوك

3-/- ديفيد هيوم

4-/- ايمانويل كانط

5-/- جون ستيوارت مل

تمهيد:

تشكل العدالة محورا رئيسيا للنقاشات الأخلاقية والسياسية، غير أن هذا المفهوم لم يكن ثابتا، بل خضع لتحولات لغوية وفكرية عميقة عبر التاريخ، ما يجعل من الضروري دراسته من منظورين متكاملين: الجينيالوجي الذي يبحث في أصوله وتطوره الدلالي الكرونولوجي الذي يتتبع تطوره عبر المراحل الفلسفية المختلفة.

ولفهم رؤية برتراند راسل للعدالة، لابد من العودة إلى الفلاسفة الذين أثروا في فكره، فقد استلهم الكثير منهم . ومن هنا نطرح التساؤل:

ما المراحل التي مر بها مفهوم العدالة في تاريخ التفكير وماهي المرجعيات التي استند عليها راسل في تكوينه الفلسفي؟

### المبحث الأول: في جينياالوجيا مفهوم العدالة

تعد العدالة أكثر الموضوعات قدسية وشيوعية في السلوك الاجتماعي، كما أن التاريخ الانساني حافل بأهم البحوث والدراسات التي حاولت أن تدرس مبدأ العدالة من خلال محاولة الاحاطة بكل جوانب هذا المفهوم، وعلاقته بأهم العوامل الاجتماعية المختلفة وقبل الخوض في تبين مفهوم العدالة عند "راسل" أردنا في البداية أن نعرض إلى مفهوم العدالة من الناحية اللغوية والاصطلاحية.

#### 1- مفهوم العدالة لغة.

يعتبر العدل من المفاهيم الأساسية في الفلسفة الأخلاقية والاجتماعية، وله جذور لغوية تعكس معانيه المختلفة ففي العربية يستخدم مصطلح "العدل" بمعان متعددة تدور حول الاستقامة، التوازن، والانصاف. «عدل، اعدل، وعدولا، مال ويقال عن طريق أي حاد إليه رجع في أمره عدلا، عدالة، معدلة= استقام.

عدل الشيء= أقامه وسواه

العدل= العدل والانصاف، وهو إعطاء المرء ماله وأخذ ما عليه.» (ضيف ش.، 2004)

يظهر هذا التعريف أن العدل لا يقتصر على إعطاء كل ذي حق حقه، بل يتضمن أيضا معنى الاستقامة في السلوك واتخاذ القرارات العادلة.

فالعدل ليس مجرد قيمة نظرية بل هو مبدأ عملي يتجسد في تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات.

العدل من المفاهيم الأساسية التي ارتبطت عبر التاريخ بالإنصاف والمساواة.

عدل- العدل = «ما قام في التفرس أنه مستقيم، وهو الجور، وفي أسماء الله سبحانه، العدل هو يميل به الهوى فيجوز في الحكم، فلان من أهل المعدلة أي من أهل العدل، العدل هو الحكم بالحق.» (منظور، 1405)

العدل يرتبط بمفهوم الاستقامة في السلوك، وعدم الانحياز أو التأثر بالأهواء الشخصية عن إصدار الأحكام، ومن هنا فإن العدل ليس مجرد قيمة أخلاقية بل هو أساس في الحكم والقضاء سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي.

العدالة في اللغة هي «الاستقامة وفي الشريعة هي عبارة عن الاستقامة عن طريق الحق بالاجتناب عما هو محضور دينياً.» (الجرجاني، 1985)

فالعدالة في الاسلام ليست مجرد مفهوم نظري بل تمثل نهج حياه يقوم على الالتزام بالحق واجتناب الظلم والانحراف وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات في العبادات والمعاملات ويمكن القول ان العدل هو حاله متوسطة بين الافراط والتفريط فهو الاعتدال ( انظر الملحق أ)والاستقامة والميل الى الحق كما يمثل الميزان الصحيح الذي يحقق التوازن في جميع شؤون الحياة (وهبة، 2007)(منظور ا.)يعرفها جميل صليبا في معجمه الفلسفي: العدالة هي الاستقامة في الشريعة، الاستقامة على طريق الحق، والبعد عما هو محضور ورجحان العقل على الهوى. (وهبة، 2007)

ومن هذا التعريف نتوصل إلى أن العدالة اجتناب كل ما هو مرفوض دينياً واستخدام العقل لأنه هو أعدل قسمة بين الناس، وهو الذي يوصل السلوك البشري نحو الطريق الصحيح.

يعرفها ابراهيم مذكور في معجمه العدالة: (أ) الاستقامة (ب) فلسفيا احدى الفضائل الكبرى الأربع التي سلم بها الفلاسفة من قديم وهي الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة. (مذكور، 1983)

من خلال هذا التعريف يتبين لنا ان العدالة احدى الفضائل الاخلاقية الكبرى، اذ يعد الانسان الذي يتحلّى بالحكمة والشجاعة والعفة شخصا مستقيماً وعادلاً.

وإذا تتبعنا تحولات وتطورات مفهوم العدالة في اللغة الفرنسية نجد أن لها جذور تتلاقى ما ورد في اللغة العربية.

فكلمة justice في اللغة الفرنسية مقبسة من الكلمة اللاتينية justitia المشتقة بدورها من كلمة justus إلى تطابق كلمة justus ومعناه المطابق للحق أو المنصف وهي الأخرى كلمة مشتقة من jus التي تعني الحق. (Rey، 1992)

تكررت مادة "العدل" بمشتقاتها ما يقارب الثلاثين مرة في القرآن الكريم وهذا دليل على عناية القرآن الكريم بالحديث عن العدل «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ» سورة يونس الآية 44

فالله عادل ولا يظلم أحد فكل عقوبة أو جزاء يتلقاه الانسان هو نتيجة أعماله.

أي أن الله سبحانه وتعالى عادل في حكمه، ولا يظلم أحدا فلا ينقص من حساب العبد ولا يزيد من سيئاته بغير سبب والبشر هم الذين يوقعون الظلم على أنفسهم بسبب أعمالهم سواء بالكفر أو بالفسق، أو الانحراف عن طريق الحق مما يؤدي بهم إلى العذاب والعقوبات الإلهية.

كما يصف ذاته القدسية بالعدل والقسط فيقول: «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ» سورة ال عمران الآية 18

أي أن الله سبحانه وتعالى فمن شهد بنفسه وأخيرا وبحقيقة لا شك وهي وحدانيته وأنه لا إله غيره ستحق العبادة والملائكة وأصحاب العلم الحقيقي يشهدون أيضا بوحدانيته الله، لأنهم يدركون من خلال معرفتهم قدرة الله وعدله وحكمته وأن الله قائم على العدل في حكمه وتدبيره للكون، فلا يظلم أحدا، بل يقيم العدل بين خلقه تأكيد لوحدانية الله مع وصفه بالعزة (القوة التي لا تقهر) والحكمة (الحكم العادل والرشيد)

يعرفها الجرجاني: «العادل من اجتنب الكبائر ولم يصبر على الصغائر، وغلب صوابه واجتنب الأفعال الحسنه كالأكل في الطريق.» (الجرجاني م، 2000)

أي أن العادل هو يتعد عن المعاصي الكبيرة مثل القتل والزنا وشهادة الزور وغيرها من الأفعال التي تعد من الكبائر في الدين والأخلاق فالشخص العادل يجب أن يكون تقيا من هذه الذنوب الجسمية والشخص قد يقع في الأخطاء الصغيرة لكنه لا يكررها باستمرار ويتهاون فيها بل يسعى دائما للإصلاح والتوبة وأفعاله وسلوكاته يغلب عليها الصواب والحكمة فهو ليس

معصوما لكنه يسعى دائما للقيام بالتصرف الصحيح في أغلب أفعاله ولا تقتصر العدالة على تجنب الذنوب فقط بل تشمل أيضا السلوك الاجتماعي اللائق فمثلا الأكل في الطريق لا يكون محرما لكنه قد ينظر إليه على أنه تصرف غير لائق.

«من أعظم صفات الله تعالى العدل، وهو الذي يجريه في الكون والطبيعة، حيث تسير الحياة وفق سنن دقيقة وضعها بقدرته، دون أن يطغى جانب على آخر. كما جاء في القول: «فهو القائم بتحقيق العدل في الدين، وفي الكون، فيأمر بعلم ويقضي بحكمة، وشريعته تحقق العدالة بين مطالب البدن ومطالب الروح، وهو الذي يأمر بالعدل والتوسط دون إفراط أو تفريط.» (الشرباصي، 1981)

أي أن الاسلام دين الوسطية، فلا يدعو إلى التشدد المفرط ولا إلى الانحلال، بل يوازن بين الجانبين.

العدل ليس فقط في الأحكام الشرعية، بل أيضا في الحياة اليومية، سواء في العمل أو في العلاقات الاجتماعية، أو حتى في التعامل مع النفس.

هذا العدل هو الذي يحقق الاستقرار للفرد والمجتمع ويجعل الانسان يعيش في تناغم مع نفسه ومع العالم من حوله وأوامر الله قائمة على العدل فهو لا يكلف الانسان فوق طاقته، بل يراعي فطرته وقدرته.

شرائعه تحقق التوازن بين مطالب البدن، الطعام والروائح ومطالب الروح كالعبادة والذكر بأمر الله بالعدل في الأحكام والعلاقات بين الناس ويمنع الظلم والتعدي.

والنظام الكوني قائم على قوانين دقيقة تحاكمه بعدل فلا خلل ولا فوضى كل شيء يسير وفق سنن إلهية ثابتة مما يعكس حكمه الله في التوازن بين القوى المختلفة في الطبيعة.

وهناك عدل الانسان فيما بينه وبين الناس، حيث تكرر أمر الله للنبي صلى الله عليه وسلم بالعدل بين من يتحاكم إليه «فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ ءَأَمِنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ» سورة الشورى الاية 15

أي أدع الناس إلى دين الله وتمسك بطريق الاستقامة كما أمرك الله، دون انحراف أو تهاون والاستقامة هنا تعني الثبات على الحق والعدل في القول والعمل ولا تتبع أهواء المشركين

أو أهل الكتاب أو أي فئة تحاول التأثير عليك بعيدا عن الحق الذي أوحاه الله لك، فالأهواء البشرية كثيرا ما تجرأ إلى الظلم والانحراف عن العدل وأعلن ايمانك لكل ما أنزله الله من الكتب السماوية فالرسول صلى الله عليه وسلم يؤمن بالقرآن وجميع الكتب السابقة التي أنزلها الله على الأنبياء وكذا الله أمر إقامة العدل بين الناس سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين.

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ» سورة المائدة  
أي: أيها المؤمنون كونوا دائما قوامين بالحق من أجل الله وأدوا الشهادة بالعدل دون تحيز أو ظلم ولا يدفعنكم بعضكم أو عداوتكم لقوم معينين إلى أن تظلموهم أو تحيدوا عن العدل في معاملتهم، فالعدل واجب حتى مع الأعداء والتزموا العدل في جميع أحوالكم، فهذا أقرب إلى التقوى ويزيدكم قربا من الله وخافوا من الله في جميع أعمالكم، فهو يعلم ما تفعلونه وسيجازيكم عليه.

فالعدل مطلوب في كل الحالات حتى مع الأعداء ولا تسمح للمشاعر السلبية والبغيضة أن تؤثر على العدل والتقوى مرتبطة بالعدل فمن أراد أن يكون قريبا من الله عليه أن يكون عادلا في جميع أموره.

يذهب المعتزلة «إن الله تعالى حكيم لا يفعل ولا يأمر إلا ما فيه صلاح وخير.» (القهوجي، 2002)  
فهو عادل وأفعاله كلها عادلة، وبمقتضى عدالة كان الانسان حر في اختيار وقادر على خلق أفعاله وما دام حاله كذلك فهو مسؤول عن كل ما يصدر عنه من أفعال، فإن كانت خيرا أئيب على ذلك وإن كانت شرا عوقب عليه يقول تعالى: « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ » .الزلزلة:7، 8

فالمصدر إذن هو العدل الإلهي الذي بموجبه يكون الانسان حرا في اختياره لأفعاله وهي حرية لا معنى لها إلا إذا كان مسؤولا عما يفعل.

فبالإضافة إلى الآيات التي سبق ذكرها فإن القرآن الكريم يفتح بالآيات العديدة التي نذكر الناس بأصلهم المشترك وأن الله لم يجعلهم شعوبا وقبائل ليتفاخروا أو ليسترق بعضهم بعضا، بل ليتعاونوا باعتبارهم يمثلون قيمة انسانية واحدة ومتكاملة.

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ

عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ» سورة الحجرات الاية 13

نؤكد الآية أن جميع البشر خلقوا من أصل واحد (ذكر وأنثى)، مما ينفي أي تمايز بين الناس على أساس العرق أو النسب، وأن الله قسم البشرية إلى أمم وقبائل مختلفة وليس من باب التفرقة، بل من باب التنوع ليس التفاخر بالأنساب أو التعصب العرقي، بل "ليعافوا" أي ليكتسب الناس المعرفة ببعضهم البعض، مما يعزز التعاون والتكامل بينهم، ويوضح الله تعالى أن المعيار الوحيد للتفاضل بين البشر هو التقوى وليس المال أو النسب أو الجاه فالأكرم عند الله هو الأتقى أي الأكثر التزاما بطاعة الله والعمل.

فالإسلام يدعو إلى المساواة بين البشر وتبني المعصية القبلية وهي مبدأ أساسي في الأخلاق الاسلامية.

## 2- تعريف العدالة من الناحية الاصطلاحية:

يعرفها مصطفى حسيبة في معجمه الفلسفي: إذا كانت العدالة لسلطة لتطبيق القانون فهي مستقلة عن الجوهر أي أن العدالة كسلطة تعني الجانب العملي والإجرائي الذي يتمثل في المؤسسات القانونية والقضائية ابتي تطبق القوانين بغض النظر عن مدى أخلاقية أو مثالية تلك القوانين يوضح حسيبة أن العدالة في النظام القضائي تتطلب تطبيق القانون كما هو بغض النظر عما إذا كان ذلك القانون يعبر عن القيم الاخلاقية المثلى أم لا لذلك تعتبر العدالة شكلية عندما تكون مستقلة عن المضمون الأخلاقي وتركز فقط على تنفيذ النصوص القانونية وعليه عرفها مونتييسكيو في كتابه روح القوانين التي بفضل السلطة القضائية عن السلطة التشريعية والتنفيذية، حيث مفهوم العدالة يعني: احترام ضابط القانون، من جهة وفضيلة احترام حقوق الآخرين من جهة أخرى. (حسيبة، 2009)

يتضح لنا من خلال التعريف أن العدالة تتطلب الالتزام بالقوانين التي تعتبر القواعد الأساسية للمنظمة للحياة الاجتماعية.

هذا يشمل بتطبيق القانون على الجميع بالتساوي دون تمييز وضمن أن تستخدم القوانين لحماية الحقوق وليس للظلم أي أن العدالة ليست مجرد التزام حرفي القوانين بل تتطلب أيضا مراعاة القيم الأخلاقية التي تؤكد على كرامة الانسان وحقوقه الأساسية هذا الجانب يبرز البعد الانساني والأخلاقي للعدالة.

يعرفها جميل صليبا: في معجمه الفلسفي اجتناب الكبائر وعدم الاصرار الى الصغائر واستعمال الهدف واجتناب الكذب وملازمة التقوى والبعد عن الأفعال الخسيسة. (صليبا، 1979)

يعني أن جميل صليبا أن العدالة ليست فقط فضيلة قانونية أو اجتماعية بل هي قيمة أخلاقية متجذرة في السلوك الفردي وتنعكس في العلاقات في الآخرين هذا التعريف يربط العدالة بمفهوم الفضيلة، حيث لا تقتصر العدالة على تطبيق القانون بل تشمل تحقق الانسجام الأخلاقي بين الفرد والمجتمع، فالعدالة هنا تشمل البعدين الفردي (التقوى والصدق) والاجتماعي (احترام الحقوق والابتعاد عن الظلم).

كما نجد التعريف الاصطلاحي يختلف باختلاف الفلاسفة وبنيتهم السياسية فهناك من يرى بأنها المبدأ المثالي أو الطبيعي والوضعي الذي يحدد معنى الحق، ويوجب احترامه وتطبيقه فإذا كانت العدالة متعلقة بالشئ المطابق للحق دلت على المساواة والاستقامة، وإذا كانت متعلقة بالفاعل دلت على إحدى الفضائل الأصلية، وهي الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة.

يوضح هذا التعريف أن العدالة ليست مفهوما أحادي الجانب بل هي: إطار قانوني (وضعي مبدأ فلسفي مثالي) قيمة أخلاقية ترتبط بالفضائل الانسانية الكبرى العدالة ليست فقط ما يكتب في القوانين، بل أيضا ما يمارس في الأفعال اليومية، بحيث تمثل تجسيدا للمساواة والاستقامة والحكمة.

باختصار العدالة هي المعيار الذي يوجه العلاقات الانسانية ويوازن بين الحقوق والواجبات في سياق القيم الأخلاقية والقوانين.

يعرفها ابراهيم مذكور في معجمه: «العدل صفة للأشياء ويراد به المطابق للحق الطبيعي ومنه المضبوط والصواب.» (مذكور، المعجم الفلسفي، 1983) يبرز هذا التعريف الجانب القطري للعدالة باعتبارها جزءا من الطبيعة البشرية وقواعدها الأساسية. يؤكد على الدقة والصواب في تحقيق العدالة، مما يضي عليها بعدا عمليا يتعلق بصحة القرارات والأفعال.

يعكس فكرة أن العدالة هي معيار يستخدم لتقييم الأشياء بناء على مدى مطابقتها للحق والانصاف.

باختصار العدالة عن ابراهيم مذكور هي حالة من التوازن والدقة التي تتماشى مع الحق الطبيعي وتضمن الصواب في كل جوانب الحياة.

يرى "أرسطو" "Aristotle" أن العدالة لا تتحقق إلا من خلال الجهد المبذول من طرف المواطن في الدولة، وذلك من خلال العمل على ما يسميه أرسطو بالعدالة التوزيعية أي بأخذ كل ذي حق حقه من خلال هذا التعريف نتوصل إلى العدالة التوزيعية عند أرسطو: وهي أحد أنواع العدالة الأساسية وتتمثل في توزيع الموارد والخيرات (مثل الثروة، المناصب، الفرص) بين أفراد المجتمع على أساس معايير محددة مثل الحاجة، الجدارة أو المساهمة هذا النوع من العدالة يركز على إعطاء كل ذي حق حقه ويرى أرسطو أن العدالة التوزيعية لا تتحقق إلا من خلال التوازن بين حقوق الأفراد؛ وجهودهم ومساهماتهم في المجتمع المواطن هو جزء من هذا النظام من خلال بذل الجهد والمشاركة والدولة مسؤولة عن وضع القوانين التي تضمن توزيع الموارد بشكل عادل بحيث يحصل كل ذي حق حقه.

أما من حيث التعريف فهي: «التقدير الصحيح، والاقرار ومن ثمة احترام حقوق واستحقاقات كل شخص وتعني الاستقامة Droiture وهو الانصاف Equité والنزاهة impartialité وهي الحكم بالحق.» (robert، 1989)

يعرف العدل على أنه ليس مجرد قيمة نظرية بل هو معيار أخلاقي واجتماعي يهدف إلى تحقيق الاستقامة **Droiture** واعتنى الالتزام بالمبادئ الصحيحة وعدم الانحراف عنها أي أن يكون الانسان عادة في أحكامه وسلوكاته.

الانصاف **Equité** يشير إلى تحقيق المساواة وإعطاء كل فرد ما يستحقه بناء على معايير موضوعية وليس أساس الأهواء الشخصية.

والنزاهة **impartialité** وتعني عدم التحيز أو الميل إلى طرف دون وجه حق، بحيث يكون الحكم قائما على الحقائق والعدالة وليس على المصالح الشخصية.

«وقد كان للكلمة في أول الأمر قيمة دينية من حيث معناها الذي يتضمن مطابقة العدالة الالهية، والامتثال لالتزاماتها فقد كانت تعبر عن حالة الانسان العادل الذي يتجنب المعصية ويتعد عن الخطيئة.» (lagane, 2001)

لم يكن لمفهوم العدل في بدايته مجرد فكرة أخلاقية أو قانونية، بل كان مرتبطا بالعدالة الالهية فقط كانت الكلمة تعني في أول الأمر توافق سلوك الانسان مع القيم الالهية، مما يجعله فردا عادلا في نظر الدين، فالشخص العادل هو من يلتزم بتعاليم الدين ويتجنب المعصية ويتعد عن الخطيئة، أي أنه يعيش وفقا لمبادئ الحق والخير التي تفرضها العدالة الالهية.

ومع تطور الفكر الانساني لم يبقى مفهوم العدل محصورا في البعد الديني فقط، بل اتسع ليشمل مجالات أخرى، مثل العدالة الاجتماعية والسياسية والقانونية، غير أن جذوره الدينية ظلت تؤثر على تصورات العدل حيث بقيت القيم الأخلاقية المستمدة من العقائد تلعب دورا مهما في تحديد مفهوم العدل في المجتمعات المختلفة.

«من حيث أن العدالة فضيلة فهي تشمل كل الواجبات الأخلاقية أو تحقق استقامة النوايا أو الأفعال الإنسانية.» (افلاطون، الجمهورية)

الشعور بالظلم كان دافعا رئيسيا للتفكير الفلسفي، وهذا ما يتجلى في أعمال كبار الفلاسفة مثل أفلاطون وأرسطو

يقول "بول ريكور" Paul Ricourt « لقد كان الظلم حتى عند الفلاسفة المحرك الأول للفكر والشاهد على ذلك حوارات أفلاطون Aphlaton وفلسفة الأخلاق عند أرسطو Aristote واهتمامها الكبير في تسميه العدل والظلم معا». (ricooeur, 1990)

ففي حوارات أفلاطون نجد فكرة الظلم كانت محورا أساسيا خاصة في الجمهورية حيث يطرح سقراط عبر محاورته، تساؤلات حول طبيعة العدالة من خلال نقيضها أي الظلم وينتقد التصورات النفعية للعدالة كما عن الغير مثل موقف تراسيماخوس الذي يرى أن العدالة هي ما يخدم مصلحة الأقوياء.

عند "أرسطو" Aristotle يناقش العدالة في الأخلاق النيقاموخية ويقسمها إلى عدالة توزيعية وتعويضية، مما يعكس انشغاله العميق بمسألة الظلم حيث أن تحديد مفهوم العدالة يستلزم فهم الظلم.

إذن يمكن القول أن "بول ريكور" "يوافق على أن الظلم كان محركا سياسيا للفكر الفلسفي، وأن فلسفة العدالة لدى أفلاطون وأرسطو تؤكد هذا الأمر، حيث لم يكتفي الفلاسفة بتحديد ما هو العدل، بل سعوا أيضا إلى تفكيك مفاهيم الظلم، مما جعل البحث عن العدالة ضرورة فلسفية وأخلاقية.

المبحث الثاني: تطور العدالة كرونولوجيا:

1/-العدالة في الفكر اليوناني:

1-1/- "أفلاطون"plato:"(427 ق.م-347 ق.م)

"أفلاطون"(انظر الملحق أ) يرى أن العدالة تتحقق عندما يؤدي كل جزء عن النفس وظيفته دون أن تتدخل عمل الأجزاء الأخرى بنفس الطريقة تكون الدولة عادلة عندما يؤدي كل فرد دوره المناسب بحيث يحكم الحكماء ويحكم الجنود ويعمل عامة الشعب دون أن يتعدى أحدهم على دور الآخر وفقا لأفلاطون تتكون النفس من ثلاث قوى رئيسية ويقابل كل قوه منها طبقة معينة في المجتمع.

- القوة العاقلة (العقل): وهي التي تتحكم في التفكير واتخاذ القرارات الحكيمة في المجتمع يقابلها طبقة الحكام التي يتميزون بالحكمة ويقودون الدولة وفق العدالة.

- القوة العاطفية (الغضبية): وهي المسؤولة عن عواطف أو الشجاعة والدفاع عن النفس فالمجتمع يقابلها طبقة الحراس الذين يحمون الدولة ويدافعون عنها وفضيلتهم الأساسية هي الشجاعة.

- القوه الشهوانية: وهي المسؤولة عن الرغبات الجسدية والمادية في المجتمع يقابلها طبقة عامة الشعب الذين يهتمون بالإنتاج والعمل وفضيلتهم الأساسية هي العفة.

«يوضح لنا أفلاطون مفهوم العدالة في دولته المثالية ويعود إلى الكلام عن النفس وقوامها والفضائل المقابلة لها فالنفس عند أفلاطون لها ثلاث قوى هي العاقلة، العصبية والشهوانية كذلك نجد كل قوة منها تقابل طبقة من طبقات المجتمع المثالي عند أفلاطون فالنفس العاقلة تقابلها طبقة الحكام وفضيلتها الحكمة، والنفس الغضبية تقابلها طبقة الحراس وفضيلتها

الشجاعة والنفس الشهوانية تقابلها فئات الشعب وفضيلتها العفة.» (ريان، 2014)

«ولكن هذه القوة المختلفة لا بد أن تجمعها وحدة تعلوا عليها لكي يتحقق الانسجام التام بين ما تؤيده من الأعمال، فلا بد من فضيلة رابعة متوازية بين مقتضيات وواجبات كل

قوة من هذه القوى ومن أجل هذا سميت اسم العدالة فإن ما تحقق التوازن أي العدالة بين قوى النفس وفضائلها حصلت العدالة.» (المجيد، 2015)

هذه الفكرة تدل على أن أفلاطون كان يؤمن بأن المجتمع يشبه الانسان إذا كان هناك توازن في النفس فسيكون هناك توازن في الدولة.

ويرى أفلاطون أن غياب هذا التوازن يؤدي إلى الفوضى والفساد السياسي، حيث إذا سيطر الطمع (الشهوة) أو التهور (الغضب) على الحكم فإن الدولة ستنهار. «العدالة هي مصلحة الأقوى (أفلاطون، الجمهورية، 2018) يرى تراسيماخوس أن العدالة في مصلحة الأقوى بمعنى أن القوانين التي يضعها الحكام تهدف لخدمة مصالحهم الشخصية ويعارض سقراط هذا الرأي ويدحضه بالحجة موضحاً أن الحاكم الحقيقي يجب أن يعمل لصالح المحكومين وليس لصالحه الخاص

1-2/- "أرسطو": "Aristotle" (384 ق.م-322 ق.م)

"أرسطو" (انظر الملحق أ) يميز بين أنواع مختلفة من العدل من العدل التوزيعي الذي يهتم توزيع الموارد بعدالة والعدل الجزائي الذي يرتبط بالعقوبات والتصحيحات كما يوضح أن تحقيق العدل ليس مجرد مساواة مطلقة بل يجب أن يأخذ في الاعتبار الظروف المختلفة لكل حالة «النوع الأول للعدل- العدل التوزيعي أو السياسي يشتهر بالمساواة – العادل هو وسط كالمساوي العدل يقتضي بالضرورة أربعة حدود.» (طاليس، الاخلاق النيقاموخية)

تناول العدل التوزيعي والعدل الجزائي (العقابي) وعلاقته بالمساواة ويشير إلى أن الظلم هو عدم المساواة، وبالتالي العدل يعني تحقيق المساواة. يوضح أن العدل قد يكون وسطاً بين الإفراط والتفريط أي أنه لا يكون مساواة مطلقة وإنما يتناسب مع كل حالة.

هناك إشارة إلى أن العدل يتطلب أحياناً توزيع الموارد أو العقوبات وفقاً للمعايير معينة وليس بشكل متساو تماماً.

«النوع الثاني للعدل- العدل الفضائي والمعوض لا ينبغي أن يجعل القانون أن اعتبار للأشخاص بل يجب أن يتصرف فقط إلى تقرير المساواة.» (طاليس، الاخلاق النيقاموخية)

يركز على العدل القانوني والعدل الأخلاقي العدل القانوني يتبع القوانين ولكنه ليس كافيا وحده لتحقيق العدالة الكاملة.

العدل الأخلاقي يشمل مفاهيم مثل الانصاف وضبط العلاقات بين الأفراد كما يوضح فكرة التناسب في العدل، كما أن العدالة لا تعني توزيعا متساويا بل توزيعا يتناسب مع الاستحقاق.

«ينتقل أرسطو إلى قضية العدالة فيكشف بوضوح عن العلاقة بين الأخلاق والسياسة ويقول أن العدالة هي أرقى الصفات التي تحوزها النفس الشجاعة والعفة والكرم والشهامة وتقع في مجال الأخلاق لكونها جزءا جوهريا من الفضيلة عموما ومع ذلك فإن العدالة مظهرا نوعيا يجعلها تقع ضمن مجال السياسة وإنها مبدأ العلاقات الصحيحة بين الناس والعدالة في القانون والسياسة تنهم على أنها فضيلة أي العدالة.» (حاجي، 1999)

يوضح لنا العلاقة بين الأخلاق والسياسة، يرى أرسطو أن العدالة من أرقى الصفات التي يمكن أن يتجلى بها الإنسان، مثل الشجاعة والكرم والعفة وهي جزء جوهري من الفضيلة وعلى الرغم من أنها تنتمي إلى مجال الأخلاق إلا أنها لها بعدا سياسيا أيضا لأنها تتعلق بمبدأ تحقيق العلاقات العادلة والمتساوية بين الناس، وبهذا فإن العدالة ليست مجرد فضيلة فردية بل تمتد إلى القانون والسياسة مما يجعلها أساسية في بناء المجتمع العادل والمنظم.

«الحاكم العادل عند أرسطو هو هنا يهدف إلى تحقيق الصالح العام وليس صالح فرد أو جماعة، ومن يحترم القرارات العامة ولا يلجأ إلى القرارات التعسفية وإنما يكون مقبولا من الرغبة ليس مفروضا عليه بالقوة.» (مطر، 1995)

"أرسطو" يرى أن الحاكم العادل هو من يحكم لتحقيق الخير العام ويحترم القوانين يجتنب التعسف والاستبداد، ويكون مقبولا برضا الشعب وليس بالقوة، هذا المفهوم يعكس فلسفة الحكم القائمة على العدل والشرعية، وهو الأساس الذي تقوم عليه فكرة الدولة العادلة في الفلسفة السياسية القديمة والحديث

2/- العدالة في العصر الوسيط:

2-1/" القديس أوغسطين:"Augstine"(354-430)

يعد القديس "أوغسطين" ( انظر الملحق أ) من أبرز المفكرين الذين ربطوا مفهوم العدالة بالبعد الديني حيث أن تحقيق العدالة لا يكون إلا من خلال علاقة الانسان بالله وطاعته لمشيئته، ففي نظرة العدالة ليست مجرد مبدأ أخلاقي أو قانوني بل هي انعكاس للإرادة الإلهية في حياة البشر.

«بني القديس أوغسطين مفهومه عن العدالة عن علاقة الانسان بالله، فالعدالة داخل الفرد بين قوتي والشر، لن تتحقق بتلبية مطالب النفس خاصة الشهوانية منها، بل ستحقق في حالته الصلة الطيبة بين الانسان والله، أي أن العدالة الانسانية أساسها العودة إلى الله والالتزام بكل جوانب العقيدة الدينية إذن أن جوهر فيما يقول أوغسطين يكمن في العلاقة بين المرء والرب وتنبثق عنها بالتأكيد العلاقات السليمة بين الانسان والانسان.»(النشار، 1999)

«لقد مير أوغسطين في النص السابق صنفين من البشر يفترض أنهم يقنطون نوعين من المدن الصنف الأول هو أولئك الذين يغلب عليهم الذات فيمارسون الشهوات الحسية ويتعبون الشيطان في حريتهم وراء تلبية مطالبه وهؤلاء هم الذين يشكلون ما يسميه "المدينة الأرضية" أما الصنف الثاني فهم أولئك الذين يغلب عليهم حب الله لدرجة إهمال ذواتهم وهؤلاء هم مواطنو المدينة السماوية.»(النشار، 1999)

يرى "القديس أوغسطين" أن العدالة ليست مجرد قوانين تحكم المجتمعات بل هي علاقة روحية تتطلب العودة إلى الله وتحقيق الحب الحقيقي بين البشر كما يؤكد أن هناك صراعا دائما بين ما ينبعون أهواءهم ومن يكرسون أنفسهم لحب الله، مما يؤدي إلى انقسام البشرية إلى مدينتين المدينة الأرضية يمثلها أولئك الذين يسعون وراء الشهوات والرغبات الدنيوية متجاهلين حب الله.

المدينة السماوية: يمثلها أولئك الذين يضعون حب الله في قلوبهم ويعيشون وفق القيم الروحية.

يتمور مفهوم العدالة عن القديس أوغسطين حول العلاقة بين الانسان والآخر ويؤكد أن العدالة لا تتحقق فقط بإشباع الرغبات الانسانية خاصة الشهوانية بل تتطلب انسجاما مع النظام الإلهي والروحي، هذا المفهوم يعكس فكر أوغسطين اللاهوتي، حيث يرى أن العدالة ليست مجرد تحقيق توازن بين قوى الخير والشر بل تتطلب العودة إلى الله والالتزام بجوانب العبادة الدينية.

## 2-2/- "توماس الاكويني"ThomsAquinas"(1225-1274)

قدم "توماس الإكويني" (انظر الملحق أ) رؤيته التي تؤكد أن السعادة الحقيقية لا تتحقق بمجرد تلبية الرغبات والشهوات بل من خلال ما يؤكد توماس الاكويني كما فعل المفكرون السياسيون من قبله أن الغاية الأساسية هي تحقيق سعادة الانسان غير أن هذه السعادة لا تأمن في مجرد اشباع رغباته الحسية أو تلبية ميوله الغريزية، بل تتحقق من خلال الفرد نحو استكمال طبيعته الانسانية وتحقيق كماله، ومن هذا المنطلق يرى الاكويني أن التنظيم السياسي يقوم على إدارة شؤون المجتمع وتنظيم حياة الأفراد بما يحقق هذا الهدف الأسمى.

«تبرر توماس الاكويني كما فعل سابقوه من الفكرين السياسيين أن سياسة تستهدف أساسا سعادة البشر ولا تتحقق هذه السعادة عن طريق اشباع شهوات رغباته أو إرضاء طبيعته الحيوانية وإنما تتحقق باستكمال الفرد لطبيعته وكمال الانسان ويرى أن التنظيم السياسي ينظم الشعب والجماعة.» (مهنا، 1999)

يؤكد "توماس الاكويني" كما فعل العديد من المفكرين السياسيين قبله أن الهدف الأساسي للسياسة هو تحقيق سعادة البشر لكنه يميز بين السعادة الحقيقية والسعادة الزائفة، فلا يرى أن السعادة تكمن في مجرد اشباع الشهوات والرغبات أو تلبية الطبيعة الحيوانية للإنسان بل يعتبر أنها تتحقق من خلال استكمال الفرد لطبيعته الانسانية والوصول إلى كماله الأخلاقي العقلي.

من هذا المنطلق يرى الاكويني أن التنظيم السياسي ضروري لضمان تحقيق هذا الهدف حيث يضع القوانين والمؤسسات التي توجه الشعب والجماعة نحو الخير العام،

وبالتالي فإن السياسة ليست مجرد وسيلة للسيطرة أو فرض النظام بل هي أداة لضمان تحقيق الفضيلة والعدالة، مما يساعد الأفراد على تحقيق سعادتهم الحقيقية وفقا لطبيعتهم العاقلة.

يعتبر "توماس" «أن الحياة السياسية المنظمة من العوامل التي تسهم في الوصول إلى السعادة، ويقضي الهدف الأخلاقي الذي وجد من أجله الحكم السياسي بأن تكون السلطة محدودة وأن تسير الأعمال فيها طبقا للقانون، ولقد كان كراهية توماس للطغيان كبيرة فمقاومة الظلم عمل عام يقوم به الشعب كله.» (سباين، تطور الفكر السياسي الجزء الاول، دون سنة)

### 3-العدالة في الفلسفة الإسلامية:

#### 1-3/العدالة عند "الفارابي": "Al- Farabi" (872-950)

حدد "الفارابي" مفهوم العدل بطريقة عامة ومتشعبة، موضحا ذلك في كتابه آراء أهل المدينة الفاضلة، حيث أورد في الباب الخامس والثلاثين تحت عنوان القول في العدل أن العدل يرتبط بالتكافؤ والتوازن فبحسب الفطرة يتحقق العدل عندما يكون هناك تكافؤ بين الأطراف فإذا غلب أحدهم الآخر، فإن مفهوم العدل يعتمد على طبيعة العلاقة بينهما فإما يكون المغلوب قد خسرا أمرا يتفق مع العدل كإهدار كرامته أو استعباده وفي هذه الحالة يكون القهر نفسه جزءا من العدل الطبيعي سواء لصالح القاهر أو المغلوب حسب طبيعة الفعل وتأثيره وبذلك يرى الفارابي أن العدل ليس مجرد قيمة مطلقة بل يرتبط بالسياق الذي يحدث فيه يقول "الفارابي" في كتابه: أراد أهل المدينة الفاضلة في الباب الخامس والثلاثين تحت عنوان (القول في العدل):

«فما في الطبع هو العدل، فالعدل إذا التغالب والعدل هو يقهر ما اتفق منها، والمقهور إما أن يقهر على سلامة بدنه أو هلك أو تلف، وانفراد القاهر بالوجود أو قصر على كرامته وبقي ذليلا ومستبعدا تستبعده الطائفة القاهرة وبفعل ما هو إلا نفع القاهر في أن ينال به الخير الذي عليه غالب ويستديم به فاستبعاد القاهر للمقهور هو أيضا من العدل وأن يفعل

المقهور ما هو إلا نفع للقاهر، هو أيضا عدل فهذه كلها هو العدل الطبيعي وهي الفضيلة.»  
(مهنا، في تاريخ الافكار السياسية وتنظير السلطة، 1999)

فالعدل عند الفارابي هو أن يكون هناك توافق بين الأطراف المختلفة أي أن يظهر كل طرف ما يتفق مع الآخرين أما الظلم فهو عندما يجبر أحد الأطراف الآخر على الخضوع مما يؤدي إلى التسلط والاستبداد.

كما يمكننا أن نستخلص من قوله أنه يؤكد على العدالة التوزيعية كونه من المتأثرين بالفلاسفة اليونان كالأفلاطون وأرسطو فالعدل عند المعلم الثاني قائم على النزاع بين الأفراد والفئات الاجتماعية حول منافعهم الخاصة فالكل يسعى للوصول إلى رغباته وتحقيق مصالحه حتى على حساب الغير فالصراع هذا وليد الطبيعة والفطرة الانسانية المتواجدة في كل البشر على حد سواء فالميولات هي من تحرك الانسان وتجعله يبحث عن كل الطرق لبلوغها.

يدعو الفارابي إلى العدل التوزيعي حيث قال هذا العدل التالي: «العدل أولا يكون قسمة الخيرات المشتركة التي لأهل المدينة على جميعهم، ثم بعد ذلك في حفظ ما قسم عليهم.» (مذكور، ابو نصر الفارابي في الذكرى الالفية لوفاته 950م، 1983)

يرى الفارابي أن العدل التوزيعي، هو الأساس في بناء المدينة الفاضلة، حيث يقوم على مبدأ توزيع الخيرات المشتركة بين جميع أفراد المجتمع بشكل منصف، في هذا السياق يشير الفارابي إلا أن العدل يتم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: توزيع الموارد والخيرات المشتركة بين جميع أهل المدينة بطريقة عادلة بحيث يحصل كل فرد على نصيبه بما يتناسب مع حاجته ودوره في المجتمع.

المرحلة الثانية: الحفاظ على ما تم توزيعه وحمايته حتى لا يتعرض للضياع أو الاستغلال مما يضمن استمرار العدل وتحقيق الاستقرار داخل المدينة.

وبهذا المعنى يربط الفارابي العدل بالتنظيم الاجتماعي والسياسي بحيث يكون الحكم الاقتصاد في خدمة الجميع، وليس لفئة محددة فقط مما يعزز التمسك والانسجام في المجتمع.

«كان الفيلسوف الفارابي يرفض الفوضى ويمقت الفردية، والنزعة الأنانية، ويميل ميلا شديدا إلى الاجتماع المتمدن الذي يؤدي إلى النظام، والنظام لن يكون إلا في مدينة فاضلة المدينة التي تقوم على التراتب والنظام والمعرفة والأخلاق عكس المدينة الجاهلة التي لها آراء فاسدة وحكما جائرا، وعلى العكس من ذلك كذلك بعدم المعرفة مما يفرز في النهاية اخلاق فاسده وحكما جائزا وعلى العكس من ذلك فالمعرفة تلعب دورا كبيرا في قيام أخلاق فاضلة وحكم عادل، فلا يمكن قيام مدن فاضلة بالجهل والفساد والفوضى.» (مصطفى د،، 2009)

إن ما يمكن قوله هنا أن الفيلسوف العربي الفارابي كان من الراضين لفكرة الفوضى والفرداني وأنانية الحاكم وحبه للسيطرة على الرعية، فالفارابي يدعو إلى إقامة مجتمع منظم وعادل، حيث تلعب المعرفة والأخلاق دورا أساسيا في بناء المدينة الفاضلة أما المجتمعات التي تغيب فيها هذه القيم فإنها تصبح غير مستقرة وتعاني من الفساد والانحطاط.

«قد أولى الفارابي العدل منزلة مهمة، فكان مؤشرا لقياس ما إذا كانت المدينة فاضلة وغير ذلك فالمدن غير الفاضلة تقوم على القهر، قهر القوى للضعيف والقضاء عليه واستعباده، حتى إذا طبق فيها العدل كان فقط خوفا من العقاب، وليس حبا بالعدالة.» (اشرو، 2019)

يرى الفارابي أن العدل هو المقياس الأساسي الذي يحدد ما إذا كانت المدينة فاضلة أم لا؟ فالمدينة الفاضلة هي التي يحترم فيها العدل لذاته، ويطبقه من منطلق الايمان بقيمته وأهميته في تحقيق الخير العام.

أما المدن غير الفاضلة فهي تلك التي يقوم على الفضل حيث يهيمن القوي على الضعيف، ويستعبده او يقضي عليه من أجل تحقيق مصالحه الخاصة، حتى لو بدا أن العدل يطبق في هذه المدن فإنه لا يكون نابعا من حب حقيقي للعدالة، بل فقط يسبب الخوف من العقاب و لضمان استقرار الحكم.

وبالتالي "الفارابي" يميز بين العدل الحقيقي القائم على الفضيلة والعدل الظاهري الذي يفرض بالقوة دون ايمان به.

2-3 / "العلامة عبد الرحمان ابن خلدون" "abd al Rahman ibn khaldun" (1406-1332)

ابن "خلدون" يرى أن العدالة محورا رئيسي في بناء المجتمعات حيث يرى أنها أساس بقاء الدولة يقول في ذلك العدالة عن العلامة عبد الرحمن ابن خلدون:

« العدل لدى ابن خلدون هو الميزان المنصوب بين الخليفة وهو أساس الملك وأن الاستبداد في الحكم علامة أن الدولة بلغت أرذل العمر، ومن هذه القاعدة وهي العدل نجد ابن خلدون يبين أن الهدف من وجود الدولة وهو تقسيم الثروة والفرص بين أبناء الأمة بالعدل.» (كايم، مقدمة السياسة الشرعية في فكر عيد الرحمان ابن خلدون (732-808هـ)، 2015)

"ابن خلدون" يرى أن العدالة هي الأساس الذي تقوم عليه الدولة وهي الميزان الذي يجب أن يحكم بين الحكم والرعية في مقدمته، يؤكد أن الاستبداد في الحكم هو علامة دخول الدولة في مرحلة الانحطاط، حيث تصبح السلطة وسيلة للظلم والاستئثار بالثروة بدلا من تحقيق الصالح العام.

ويرى "ابن خلدون" أن الهدف الأساسي للدولة وهو ضمان توزيع الثروة والفرص بين أفراد الأمة بشكل عادل بحيث لا تتركز الثروة في يد فئة معينة على حساب بقية المجتمع فإنها تفقد شرعيتها وتبدأ بالانهيار.

«إذن العدالة هي قيمة أساسية في المجتمع وهي الضامنة لاستقراره وتوازنه، ومن دونها يكون العنف والاحتجاجات والثورات وانشقاقات باعتبار أن غياب العدالة الاجتماعية هو تعريف رمزي ومادي بامتياز.» (موسى، 2018)

تعد العدالة حجر الزاوية في بناء المجتمعات المستقرة والمتوازنة، عندما تغيب العدالة لا يشعر الأفراد بالظلم والتهميش مما يؤدي إلى انتشار العنف والاحتجاجات، وربما الثورات والانشقاقات فالعادة الاجتماعية بما تتضمنه من توزيع مصنف للثروات والفرص تساهم في تعزيز الانتماء والسلم المجتمعي.

4/-العدالة في العصر الحديث:

4-1/-العدالة عند "جون جاك روسو": "Jean jacques Rousseau" (1712-1778)

« لقد وجب "روسو" ( انظر الملحق أ) العدالة في الحالة الطبيعية التي رسمها على خلاف فلاسفة العقد الاجتماعي كهوبز مثلا الذي كان ينتقد الحالة الطبيعية على اعتبارها أنها الشكل الذي يهاجم بالنقد في تاريخ البشرية، حيث كانت الفوضى من أنانية البشر تقوم صورة للمجتمع الذي يحي وفق قانون الغاب». (ترار، 2020) جون جاك روسو رأى أن الحالة الطبيعية كانت حالة من الحرية والمساواة، حيث كان الإنسان يعيش ببساطة، بعيدا عن الفساد الاجتماعي، على عكس ذلك توماس هوبز وصف الحالة الطبيعية بأنها "حرب الكل ضد الكل" حيث تسود الفوضى والعنف بسبب الأنانية البشرية لهذا رأى هوبز أن العقد الاجتماعي ضروري لإنشاء سلطة قوية تحافظ على النظام، بينما رأى روسو أن العقد الاجتماعي يجب أن يكون قائما على النظام، بينما رأى روسو أن العقد الاجتماعي يجب أن يكون قائما على الإرادة العامة لضمان الحرية الحقيقية.

يقول "روسو" «أدى الانتقال من الحال الطبيعية إلى الحال المدنية التي تغير في الانسان جديرا بالذكر كثيرا، وذلك بإحالة العدل محل الغريزة في سيرة وبمنحه أفعاله أدبا كان بعوزها سابقا، وهناك فقط أن عقب صوت الواجب الطبيعية عقب الحق الشهوة، رأى الإنسان الذي لم ينظر غير نفسه حتى ذلك الحين، اضطراره إلى السير على مبادئ أخرى، وإلى مشاورة عقله قبل الإصغاء إلى أهوائه.» (روسو، 2012)

يتحدث جون جاك روسو " حول تأثير الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية على الانسان يوضح روسو أن الانتقال أحدث تغييرا كبيرا في طبيعة الانسان، حيث لم يعد يتطرق بدافع غريزي بسيط كما كان في الحالة الطبيعية، بل بدأ يخضع أفعاله للتفكير والتقييم في الحالة الطبيعية، كان الإنسان يتبع صوت الطبيعة والفطرة فيتصرف بناء على احتياجاته المباشرة دون تفكير معمق، لكن مع التحول إلى المجتمع المدني، بدأ الإنسان ينظر إلى أفعاله من منظور آخر، فم يجب يعتمد فقط على رغابته الفطرية، بل أصبح مضطرا إلى

استشارة عقله والتفكير في العواقب، وهو ما يعبر عنه روسو بضرورة مشاوره العقل قبل الإصغاء إلى الأهواء.

هذا يتماشى مع الفكرة الأساسية لروسو بأن المجتمع والقوانين غيرت طبيعة الانسان، إذ جعلته أكثر وعياً بذاته، في الوقت نفسه فقد جزءاً من بساطته الطبيعية.

### 4-2/- "شارل مونتيسكيو": "charles Montesquieu" (1724-1689)

يعد "مونتيسكيو" أبرز الفلاسفة السياسيين الذين دافعوا على مبدأ سيادة الحق على الحق يرى "مونتيسكيو" أن القانون يجب أن يستند إلى الحق ويعمل على تحقيقه، إذ لا يكون القانون عادلاً إلا إذا كان يعبر عن مبادئ الحق والعدالة كما يعتبر الدولة بمثابة عقد مشترك بين الأفراد ينشئونه لحماية حقوقهم وضمان مصالح الجميع، مما يجعل الغاية الإنسانية للسلطة هي تأمين العدالة للجميع، حيث:

«أمن "مونتيسكيو" بأن الحق فوق القانون، فلا بد لكل قانون أن يقوم على الحق وأن يهدف إلى الحق أن الدولة شركة بين أفراد تتمتع بحقوق تهدف إلى تأمين حقوق الجميع.» (غروتوينز، 1982)

بشكل عام يوضح هذا فكرة أن القانون يجب أن يكون مستنداً إلى مبادئ الحق والعدالة، وليس مجرد أداة في يد السلطة فالحق هو الأساس الذي يبنى عليه القانون، وليس العكس كما يشير إلى أن الدولة ليست مجرد سلطة حاكمة، بل هي كيان مشترك بين الأفراد، هدفه الأساسي تأمين حقوق الجميع وضمان العدالة هذه الأفكار تتماشى مع الفلسفات السياسية التي تؤكد على سيادة القانون وحقوق الإنسان كأساس للحكم العادل.

«بين مونتيسكيو الاستبداد واعتبره المرض الخبيث الذي ينخر عظام الدولة، حين العدل السياسي الذي يقوم على الفصل بين السلطات الثلاث وأكد أن السلطات داخل الدولة هو الشرط الضروري والمدخل الحقيقي للحرية والعدالة.» (بدوي، 1984)

يرى "مونتيسكيو" أن الاستبداد هو أكبر تهديد لاستقرار الدول وعدالتها، فهو المرض الخبيث الذي يؤدي إلى انهيارها لذلك ركز على فكرة العدل السياسي الذي يتحقق من خلال الفصل بين السلطات الثلاثة (التشريعية، التنفيذية، والقضائية).

أكد "مونتيسكيو" أن استقلال السلطات عن بعضها هو الشرط الضروري لضمان الحرية والعدالة، لأن تركيز السلطة في يد واحدة يؤدي إلى الطغيان. هذه الفكرة التي طرحها في كتاب روح القوانين أصبحت من المبادئ الأساسية في النظم الديمقراطية الحديثة، حيث توزع السلطة لمنع الاستبداد وضمان حقوق الأفراد

5/- العدالة في الفلسفة المعاصرة:

5/1-جون راولز:"john Rawls" (1921-2002)

يرى "راولز" (انظر الملحق أ) أن هذه الحريات لا يمكن التضحية بها أو تقليصها حتى لو أدى ذلك إلى تحسين رفاهية المجتمع ككل، أي أنها غير قابلة للمساومة، على عكس بعض الحقوق الأخرى التي قد تخضع بمبدأ الفارق في توزيع الثروة والفرص لتحقيق الإرضاء الاجتماعي

« لكل شخص الحق ذاته والذي لا يمكن إلغاؤه، في ترسيمه الحريات الأساسية المتساوية، وهذه الرسيمة منسقة مع نظام الحريات للجميع ذاته.» (راولز، كانون الاول 2009)

تكرس المقولة أحد المبادئ الأساسية لنظرية العدالة عن جون راولز، وهو مبدأ الحرية المتساوية، وفقا لراولز " لكل شخص حق متساو في نظام شامل من الحريات الأساسية المتوافقة مع الحريات المماثلة للآخرين وهذا يشمل الحقوق المدنية والسياسية مثل حرية التعبير وحرية التجمع وحرية الضمير والحق في محاكمة عادلة وغيرها.

«أن ويجب أن تتحقق ظواهر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية شرطين أولهما يفيد أن اللامساواة يجب أن تتعلق بالوظائف والمراكز التي تكون مفتوحة للجميع في شروط مساواة منحفة بالفرص، وثانيهما يقتضي أن تكون ظواهر اللامساواة محقة أكبر مصلحة لأعضاء المجتمع الذي هم الأقل مركزا (وهذا هو مبدأ الفرق).» (راولز، كانون الاول 2009)

يعكس القول مبدأين أساسيين للعدالة عند جون راولز وهما:

- مبدأ تكافؤ الفرص المنصف: يجب أن نكون الوظائف والمراكز الاجتماعية مفتوحة للجميع وفق شروط متساوية، بحيث تكون الامتيازات مقصورة على فئة معينة دون الأخرى بسبب عوامل غير عادلة مثل الطبقة الاجتماعية أو الخلفية الاقتصادية.

- مبدأ الفرق: يسمح بوجود تفاوت اقتصادي واجتماعي، لكن بشرط أن يكون هذا التفاوت مفيدا لأفراد المجتمع الأكثر ضعفا (الأقل حظا) أي أن أي لا مساواة يجب أن تسهم في تحسين وضع الفئات الأقل امتيازاً أن تزيد من تهميشهم

5/2- مايكل ساندل " : Michal sandl" (1953)

العدالة عن "مايكل ساندل" (انظر الملحق أ) ليست فقط مسألة توزيع عادل للموارد، بل تتعلق أيضا بالقيم والمعاني التي نعطيها للأشياء داخل المجتمع.

«لتحقيق مجتمع عادل: علينا التفكير معا في معنى الحياة الطبيعية وخلق ثقافة عامة مضيافة للخلافات التي ستنشأ حمالة من المغزى البحث عن مبدأ أو إجراء يمكن أن يبرر، فالعدالة أمر لا مفر منه سواء كنا نتجادل حول عمليات الانقاذ المالية البديلة أو الحق في استخدام عربة الغولف فإن أسئلة العدالة مرتبطة بمفاهيم متنافسة عن الشرف والفضيلة والعدالة لا تتعلق فقط بالطريقة الصحيحة لتوزيع الأشياء إنه يتعلق أيضا بالطريقة الصحيحة لتقدير الأشياء (SANDAL, 2009)

ويعني هذا أنه لتحقيق مجتمع عادل لا يقتصر فقط على وضع آليات قانونية أو اقتصادية لتوزيع الموارد بشكل متساو بل يتطلب تفكيراً أعمق في معنى الحياة الطيبة وفي كيفية بناء ثقافة عامة تستوعب الخلافات الجوهرية التي لا مفر منها في أي مجتمع. العدالة ليست مجرد عملية تقنية تهدف إلى ضمان وصول كل فرد إلى نصيبه من الثروة أو الفرص، بل هي قبل كل شيء مسألة تتعلق بما يجب أن يقدر وكيف يجب أن يقدر داخل المجتمع.

فالعدالة ليست مجرد معادلة اقتصادية أو قانونية بل هي مسألة قيم ومعان المجتمع العادل هو المجتمع الذي لا يلتقي فقط بتوزيع الأشياء بشكل منصف، بل يعرف كيف يقدرها بالشكل الصحيح، تحقيق هذا يتطلب تفكيراً اجتماعياً في معنى الحياة الطيبة، وبناء ثقافة عامة تستوعب الخلافات وتؤسس لمبادئ العدالة الحقيقية.

يعتقد "ساندل" أن هناك مجالات في الحياة يجب أن تبقى خارج منطق السوق مثل الصحة، التعليم، والسلع العامة، لأن إدخال الحوافز الاقتصادية فيها قد يؤدي إلى نتائج غير عادلة مثل تحويل الحقوق الأساسية إلى امتيازات لمن يملك المال.

"مايكل سندل" الذي أثار في كتاباته مسألة الحدود الأخلاقية لوظيفة السوق وما يسببه الطمع في الربح من عدوان الحدود، وخلص إلى أن من الواجب ضبط دور السوق في المجتمع بحيث لا يتاح لـ "ممارسات السوق" أن ننفض من الحدود الأخلاقية للسوق في الفضائل الاجتماعية خارج هذه الحدود، بما في ذلك الاتجار والكسب الخاص من السلع العامة في وضع حوافز الربح في غير موضعها في النشاط الاجتماعي.» (كنعان، 2016)

فعندما يصبح الربح هو المعيار الوحيد الذي يحكم القرارات الاجتماعية، يتم تجاوز الحدود الأخلاقية، ويصبح السوق وسيلة لاستغلال الأفراد بدلا من تحسين حياتهم، يرى ساندر أن في وضع الحوافز المالية في قطاعات مثل الصحة والتعليم قد تؤدي إلى عدم المساواة وفساد القيم المجتمعية.

يشدد "ساندل" على أهمية ضبط دور السوق بحيث لا يسمح له بأن يخترق الفضائل الاجتماعية التي يجب أن تبقى قائمة على قيم أخرى مثل الانصاف والتضامن أي أن السوق يجب ان يكون وسيلة لتحسين حياة الأفراد وليس أداة لخلق فجوات اجتماعية أكبر..

المبحث الثالث: المرجعيات الفلسفية :

### 1-توماس هوبز:"Tomas hobbes"(1588-1679)

يعد "توماس هوبز" (انظر الملحق)(1588-1679) من أبرز الفلاسفة السياسيين الذين تناولوا مسألة المساواة الطبيعية، حيث يرى أن البشر متساوون في قدراتهم الأساسية سواء الجسدية أو العقلية، حتى لو وجدت فروقات بسيطة بينهم بالنسبة.

«فالتبيعة جعلت البشر متساويين في ملكات الحس والفكر، حيث أنه قد يوجد في بعض الأحيان رجل يتفوق على سواه لأن التفوق ليس كبيرا لدرجة أن نقر بوجود لا مساواة طبيعية.» (هوبز، الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، 2011)

وتعكس هذه المقولة الفكرة الجوهرية التي يقوم عليها تصور راسل للعدالة، حيث لا يرى أن التفاوت الفردية تبرر أي شكل من أشكال الظلم أو الاستغلال الاجتماعي بل بالعكس إذا كان البشر متقاربين في امكانياتهم، فإن أي تفاوت اقتصادي أو سياسي لا يكون نتيجة تفوق طبيعي وإنما يعود إلى نظام اجتماعي غير عادل يحتاج إلى إعادة تنظيم فراسل لا يعتبر المساواة الطبيعية سببا للصراع بل أساسا يمكن أن تبنى عليه عدالة اجتماعية حقيقته.

إذا كان البشر متقاربين في امكانياتهم، فإن أي تفاوت اقتصادي أو سياسي لا يمكن تبريره بالطبيعة بل هو ناتج عن نظام اجتماعي قد يكون غير عادل ومن هنا نذهب راسل أن العدالة لا ينبغي أن تقتصر على مجرد منع الصراع كما اعتقد هوبز بل يجب أن تضمن تكافؤ الفرص للجميع حتى لا يشغل بعض الأفراد تفوقهم الطفيف في مجالات معينة للسيطرة على الآخرين.

"هوبز" يرى أن البشر متساوون في القدرات الجسدية والعقلية إلى حد بعيد ولكن هذه المساواة تؤدي إلى الصراع، بينما راسل يرى أن العقلانية يمكن أن تكون أداة لتحقيق العدالة من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية عقلانية تقلل من التفاوت الطبقي والاقتصادية.

« إن الطبقيّة جعلت البشر متساوين في ملكات الحس والفكر، بحيث أنه وإن وجد في بعض الأحيان شخص متفوق جسدياً بصورة واضحة أو يتمتع بفكر أسرع من سواه، غير أن الفارق بين رجل وسواه ليس كبيراً لدرجة أن يزعم أحدهم لنفسه أية فائدة لا يقدر آخر أن يطالب بها بالقدر نفسه، فبالنسبة إلى قوة الحس أن الأضعف يمتلك القوة الكافية لقتل الأقوى، ما بحيلة سرية أو بتحالف مع طرف آخر يتعرض لما هو يتعرض لي من خطر.» (توشار، 2010)

أي أن البشر متساوون بطبيعتهم من حيث القدرات الجسدية والفكرية، حتى لو وحدت فروق فردية إلا أن هذه الفرق ليست كبيرة لدرجة أن تمنح أحدهم سيطرة مطلقة عن الآخرين فحتى الأضعف قادر على مواجهة الأقوى إما بالخداع أو من خلال التحالف مع الآخرين ما يعني أن القوة المطلقة ليست حكراً على أحد.

تأثر راسل برؤية هوبز خاصة فيما يتعلق بأساس العدالة الاجتماعية، هوبز يرى أن غياب العدالة يؤدي إلى حالة حرب الكل ضد الكل مما يستوجب وجود عقب اجتماعي وسلطة

تنظم العلاقات بين الأفراد هذه الفكرة وإن كان راسل لا يتبناها بشكل كامل إلا أنه يشترك مع هوبز في الايمان ببناء العدالة ليست مجرد قيمة أخلاقية بل ضرورة لتنظيم المجتمع وضمان الاستقرار فرغم اختلافه مع هوبز في موقفه من طبيعة الدولة ودورها يتفق معه في أن العدالة لا يمكن أن تكون مجرد مبدأ أخلاقي نظري بل يجب أن تكون مؤسسة قائمة على التوازن بين الحرية والمساواة كما أن فكرة تكافؤ الفرص التي يدافع عنها راسل تجد راسل أن تحقيق العدالة يتطلب وتوزيعا عادلا للثروة والفرص بدلا من ترك الأمور لهيمنة القوي على الضعيف. بالتالي يمكن اعتبار أن هوبز وضع الأساس النظري لفكرة أن العدالة ضرورة اجتماعية وليست مجرد التزام فردي وهي فكرة طورها راسل لاحقا عبر رؤيته للعدالة كقيمة سياسية واقتصادية.

أما بالنسبة لمفهوم العدالة والحق فإنهما يظهران فقط في الحالة المدنية وفي إطار الدولة فبدون سلطة وقوة تعمل على فرض القوانين، فإنه لا توجد عدالة ولا حق، لأنه في الحالة الطبيعية.

«أفكار الصواب والخطأ والعدل والظلم لا مكان لها هنا، حيث لا سلطة ولا قانون.»  
(هوبز، الليفيثان، 2011)

أي أن العدالة لا توجد في ظل دولة قوية تفرض القوانين في حالة الطبيعية (حالة الفوضى بدون سلطة) لا يوجد عدل أو ظلم لأن القوة هي التي تحكم، وليس هناك قانون أعلى من مصلحة الفرد في البقاء.

راسل رغم كونه ليبراليا ومناصرا للحرية، تأثر بمفهوم ضرورة النظام السياسي لتحقيق العدالة بينما راسل رأى أن العدالة تحتاج إلى مزيج من الحرية والمساواة وأن السلطة يجب أن تخدم الأفراد لا أن تتحكم فيهم.

وبالتالي أثر هوبز على راسل في إدراكه أن العدالة ليست مجرد قيمة أخلاقية بل هي مرتبطة بالمؤسسات السياسية والاقتصادية.

2-جون لوك "John Lock" (1632-1704)

(انظر الملحق أ) أحد أبرز فلاسفة نظرية العقد الاجتماعي (انظر الملحق ب)

يرى "جون لوك" أن العدالة ليست من صنع القوانين الوضعية بل تستند إلى قوانين طبيعية وأخلاقية ثابتة لا تتغير بمرور الزمن فالصواب والخطأ حقائق موضوعية موجودة مستقلة عن أي تشريع بشري بل استندت إلى قوانين طبيعية أزلية تسبق أي سلطة سياسية أو قانون بشري.

يعبر "جون لوك" عن هذا التصور في قوله: «كل ما هو صواب أو خطأ هو كذلك للأبد، ولا يضيف القانون الوضعي شيئاً إلى الصفة الأخلاقية التي تتسم بها أنواع السلوك المختلفة ولكنه يبرئ فحسب جهاز للتدقيق الفعال.» (سباين، تطور الفكر السياسي الجزء الأول، دون سنة)

يؤكد على أن الأفعال الإنسانية تحمل صفتها الأخلاقية بطبيعتها سواء اعتبرت القوانين الوضعية صحيحة أو خاطئة، فالعدالة من وجهة نظره سابقة على التشريع ولا يغير القانون الوضعي جوهر الأخلاق أو العدالة بل يقتصر دوره على تنظيم تطبيقها وضمان احترامها. يؤمن لوك بوجود قانون طبيعي يمنح الأفراد حقوقاً سياسية مثل الحق في الحياة، الحق في الحرية، والحق في الملكية.

هذه الحقوق سابقة على أي سلطة سياسية أو تشريعية، وبالتالي فمهمة الدولة والقوانين الوضعية هي حماية هذه الحقوق لا منحها أو تأسيسها.

يرى لوك أن القانون الوضعي لا يغير جوهر العدالة وإنما يؤخر آلية تنفيذية تضمن احترام القوانين الطبيعية، ينظم العلاقات بين الأفراد لضمان العدالة في الممارسة اليومية وهذا يعني أن شرعية القوانين ترتبط بمدى انسجامها مع المبادئ الأخلاقية والقانون الطبيعي. ويرخص لوك فكرة أن تكون السلطة السياسية مصدراً مطلقاً للعدالة بل يؤكد أن أي قانون أو حكم يخالف القانون الطبيعي يعد باطلاً وغير عادل ومن هنا يعتبر التزام الدولة بحماية الحقوق الطبيعية مبدأ أساسياً للعدالة.

3-ديفيد هيوم "David Hume"(1711-1776)

"ديفيد هيوم" (انظر الملحق أ) تناول موضوع العدالة، لأنه لم ينظر إليها كقيمة أخلاقية مطلقة بل ربطها بالمنفعة الاجتماعية والظروف العملية في فلسفته التجريبية رأى أن

العدالة ليست فطرية أو قائمة على مبادئ عقلية مجردة بل تنشأ من احتياجات المجتمع لتنظيم الموارد وضع الفوضى . (Mill, 2008)

فقد اعتبر النفعيين العدالة قيمة تؤدي إلى تحقيق المنفعة فمشروعية العدالة تحسب من خلال قدرتها على تحقيق المنفعة فالنظرية النفعية (انظر الملحق ب) وإن كانت تهدف إلى تحقيق نفع كل فرد على فرد، فإنها لا تهمل المجموع، وبالتالي فهي نظرية العدالة الاجتماعية بنفس القدر التي هي نظرية العدالة الفردية على الجميع أن يعتبر الواحد، ولا أحد لأكثر من واحد

وهذا ما يجعل من المقاربة النفعية في العدالة مقاربة مساوية للحرية الفردية لا باعتبارها لا تنظر للأفراد في وحدتهم الاجتماعية، بل اعتباراتهم ذوات ذرية مستقلة. فهيوم أكد أن العدالة ليست غاية في ذاتها، ضمن مبدأ المنفعة أي أن القوانين العادلة هي التي تحقق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع.

وراسل تأثر بهذا الموقف، حيث رأى أن العدالة الاجتماعية لا يمكن فصلها عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية مشددا على أن تحقيق العدالة يتطلب إعادة توزيع الثروة وضمان تكافؤ الفرص.

#### 4- "ايمانويل كانط:"Immanul kant"(1878-1806)

يشكل مفهوم العدالة محورا أساسيا في الفكر الفلسفي، وقد تأثر ببرتtrand راسل بأفكار "ايمانويل كانط" (انظر الملحق أ) في هذا المجال، ركز كانط على مبدأ الواجب الأخلاقي المطلق حيث تقوم العدالة على احترام القواعد الأخلاقية الكونية بغض النظر عن النتائج بينما تبنى راسل براغماتية ترى أن العدالة تتحقق عبر التوفيق بين المبادئ الأخلاقية ونتائج الأفعال. يتجلى تأثير كانط على راسل في تأكيده على كرامة الانسان واحترام الحقوق الفردية، لكنه رفض الجمود في نظرية الواحد لصالح رؤية أكثر واقعية تراعي آثار الأفعال على المجتمع «إذ أنها تجرد الوصي من أي احترام أخلاقي بشكل واضح.»(ديفيد، 2012 عالم المعرفة)

ويعني موقف "كانط" الرفض لأي تصرف يبني على النتائج فقط دون مراعاة مبدأ الأخلاقي المطلق، فالعدالة عند كانط تتطلب احترام الانسان كغاية في ذاته وليس كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى.

رغم أن راسل يتفق مع كانط في ضرورة احترام الحقوق الفردية، إلا أنه يرفض الجمود في المبادئ المطلقة، معتبرا أن العدالة يجب أن تحقق المنفعة العامة دون التضحية بالقيم الأساسية.

«لم يكن المبدأ الأخلاقي الذي دافع عنه مفكرو المنفعة على الأقل يتسم بالالتزام مثلما اعتقد كانط.» (ديفيد، مختصر تاريخ العدالة)

يظهر هنا أن كانط يرفض المنفعة كأساس للعدالة معتبرا أن العدالة تقوم على الواجب الأخلاقي المطلق وليس على حسابات النتائج أو المنافع، في العدالة عنده لا تتغير بتغيير الظروف بل ترتكز على مبادئ عقلية ثابتة.

تأثر راسل بهذا المبدأ في تأكيده على حقوق الأفراد، لكنه يبتعد عن كرامه كانط، حيث يرى أن العدالة يجب أن توازن بين احترام الحريات الفردية هو تحقيق المنفعة الاجتماعية مما يجعله يمزج بين المبدأ الأخلاقي والنتائج العملية.

### 5- "جون ستوارت مل" john stuart mill (1806-1873)

تأثير تراند راسل بعدة فلاسفة في تطوير أفكاره وكان "جون ستوارت مل" (انظر الملحق أ) تأثير ملحوظ على بعض جوانب فكرة خاصة فيما يتعلق بمفهوم الحرية. ومع ذلك لم يكن موضوع العدالة محورا رئيسيا في فلسفة جون ستوارت مل، المعروف بفلسفته النفعية ركز بشكل كبير على مفاهيم الحرية الفردية والعادات الاجتماعية جادل ميل بأن الحرية الفردية أساسية لتحقيق المساواة والعدالة في المجتمع مؤكدا على ضرورة حماية حقوق الأفراد وتعزيز حرياتهم.

«إذا كان العدل مستقلا تماما عن المنفعة ويكون مبدأ في ذاته بإمكان الذهن إدراكه بفضل العامل البسيط، فيكون من الصعب فهم الالتباس الشديد المحيط بهذه الاستشارة الباطنية.» (مل، 2012)

يرى "جون ستيوارت مل" أن العدالة ليست مرتبطة بنتائجها أو بما تحققه من فائدة، بل هي قيمة مطلقة قائمة بذاتها، مثل فكرة العدالة لذاتها التي نجدتها في الفلسفة الأخلاقية الكانطية.

وفقا لهذا التصور هناك معايير ثابتة يمكن للعقل البشري إدراكها بشكل مباشر دون الحاجة إلى قياس ما إذا كانت تحقق منفعة أو فائدة.

المفهوم المثالي للعدالة يصعب تطبيقه أو فهمه في الواقع لأن القواعد المطلقة للعدالة تتعارض أحيانا مع تعقيدات الحياة اليومية.

مثلا: هل من العدل معاقبة شخص ارتكب جريمة إذا كان ذلك لا يجلب أي فائدة للمجتمع من منظور العدالة المطلقة العقاب ضروري لأنه واجب أخلاقي ومن منظور نفعي، إذا لم يحقق العقاب منفعة عما قد يكون ظالما.

كما أن المفهوم المجرد للعدالة لا يراعي الظروف المتغيرة، مما يجعل من الصعب تحديد ما إذا كان فعل ما عادلا أو غير عادلا في جميع السياقات.

راسل رغم تأثره بالفلسفة النفعية، يرفض فكرة العدالة المطلقة المفصلة عن الواقع من وجهة نظره العدالة ليست فكرة ميتافيزيقية مجردة بل يجب أن تكون مرتبطة بتحقيق الخير والرفاهية الاجتماعية.

«وأن العقاب لا يكون عادلا إلا إذا كان القصد من تطبيقه تحقيق الخير للمتألم ذاته»

يظهر هنا قول جون ستيوارت مل على الرؤية النفعية للعدالة حيث يكون العقاب مبررا فقط إذا حقق مصلحة للمجتمع أو الأفراد المعنيين.

راسل يرى أن العدالة يجب أن تساهم في تحقيق الخير العام وتجنب العقوبات التي لا تقوم منفعة اجتماعية واضحة كما أن راسل ينتقد الأنظمة العقابية التي تعزز الانتقام بدلا من الإصلاح.

### خلاصة الفصل

تُعدّ العدالة واحدة من أبرز المطالب التي يسعى كل فرد إلى تحقيقها في مختلف مجالات الحياة: الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية. فالعدل يمثل إحدى الغايات الأساسية التي تهدف الدولة إلى بلوغها من خلال ترسيخ سيادة القانون، وضمان الانسجام والوحدة داخل المجتمع.

ويتّرجم ذلك عبر التزام الدولة بتكريس الحقوق والحريات، وتطبيق مفهوم المصلحة العامة، مما يساهم في بناء مجتمع متماسك، بعيد عن النزاعات والصراعات.

وفي هذا السياق، يُنظر إلى العدالة كحقٍّ جوهريٍّ يضمن تحقيق التوازن بين الأفراد، في ظل نظام سياسي عادل.

نستنتج مما تطرقنا إليه في هذا الفصل ما يلي:

1. إنّ مفهوم العدالة، سواء من الناحية اللغوية أو الاصطلاحية، هو إعطاء كلّ ذي حقٍّ حقه دون نقصان أو زيادة، وما أريده من العدالة هو مماثل تمامًا لما يريد غيري داخل المجتمع.

2. إنّ العدالة، عبر مختلف العصور، كانت تختلف من فيلسوف إلى آخر، غير أنهم يتفقون على أن العدالة تسعى إلى تحقيق المساواة، وتضمن نفس الحقوق لكل فرد من أفراد المجتمع.

3. إنّ تصوّر برتراند راسل للعدالة لم يأت من فراغ، بل كان نتيجة تفاعل مع عدة مرجعيات فلسفية مهمة؛ فقد تأثر بعقلانية كانط، وبنظرة جون لوك إلى الحقوق الطبيعية، وبفكرة النفعية عند جون ستيوارت ميل.

4. وكذا بالطرح التجريبي عند دافيد هيوم وحتى بين نظرية العقد الاجتماعي عند توماس هوبز كل هذه الأفكار شكلت الخلفية التي بنى عليها راسل تصوّره الخاص للعدالة والتي حاول فيها أن يوفق بين البعدين الأخلاقي الاجتماعي والسياسي.

## الفصل الثاني: مشروع العدالة عند

برتراند راسل

المبحث الأول: الحياة الفكرية والنزعة العقلية لبرتراند راسل

1. النزعة العقلانية

2. فلسفته

المبحث الثاني: رؤية برتراند راسل للعدالة

1. العدالة كقيمة واجتماعية

2. العدالة بين الفرد والمجتمع

3. العدالة بوصفها مسؤولية اجتماعية

4. المبحث الثالث: تجاوز رؤية راسل للعدالة كقيمة أخلاقية

1. بول ريكور

2. جون راولز

3. تشارلز تايلور

4. يورغن هابرماس

5. امارتيا سن

6. مايكل والزر

7. نانسي فريزر

8. اكسيل هونيث

-تمهيد

يشكل موضوع العدالة محورًا أساسيًا في الفكر الإنساني، وقد تناول برتراند راسل هذه القضية من زوايا متعددة، مما أضفى على مشروعه طابعًا خاصًا يجمع بين الفلسفة والأخلاق والاجتماع والسياسة. وقد ساهمت التحولات الكبرى التي عرفها العالم في تغيير طريقة طرح سؤال العدالة بحيث صار هذا المفهوم يطرح ضمن اشكاليات التوزيع العادل للسلطة والثروة والاعتراف بالأخر وانطلاقًا من هذه الخلفية يطرح التساؤل:

كيف انتقل برتراند راسل في معالجته للعدالة من تصورها كقيمة أخلاقية؟

المبحث الأول: الحياة الفكرية والنزعة العقلية لبرتراند راسل:

#### 1- النزعة العقلانية:

تعد النزعة العقلانية عنصرا أساسيا في فلسفة برتراند راسل **Bertrand Russell** (1872-1970) (انظر الملحق أ)، حيث اعتمد على العقل والمنهج التحليلي لفهم القيم الإنسانية والاجتماعية وقد رأى أن العدالة يجب أن تستند إلى تفكير منطقي وموضوعي بعيدا عن العاطفة مما يعكس التزامه برؤية عقلانية لقضايا المجتمع والأخلاق.

#### العقلانية كأساس لفكر راسل

كان برتراند راسل يؤمن بأن العقل هو الأداة الأساسية لفهم العالم وأن أي اعتقاد يجب أن يبنى على أدلة منطقية وتجريبية بعيدا عن التحيزات العاطفية أو الميتافيزيقية. (الزعيبي، 2015)

يؤكد راسل أن العقلانية ليست مجرد موقف فكري بل منهجية صارمة تعتمد على الأدلة والبراهين هذا ينسجم مع طرحه بأن العدالة الاجتماعية لا يمكن تحقيقها دون الاعتماد على العقل في وضع السياسات وتوزيع الثروات بشكل عادل.

تؤكد النزعة العقلانية في فكر برتراند راسل على مركزية العقل بوصفه أداة نقدية في مواجهة السلطة سواء كانت دينية أو سياسية وقد أشار عدى الزعيبي إلى أن راسل تبني موقفا نقديا من المؤسسة الدينية واعتبر أن الحرية مرتبطة بالشك العقلاني (الزعيبي، 2015). هذا الربط بين العقل والحرية شكل أساسا لموقف راسل من العدالة حيث لا عدالة دون استقلال فكري.

ويعني هذا أن حرية الفكرة عنصر أساسي في تحقيق الحقيقة فالحقيقة لا تكتشف إلا حين تكون الأفكار خاضعة للنقاش الحر والنقد المتبادل هذا الموقف ينبع من إيمانه بأن العقل وحده قادر على تصحيح الأخطاء وتطوير معرفة موضوعية عادلة.

من هذا المنطلق يرى راسل أن العدالة تستلزم وجود فضاء فكري حر، يسمح بتبادل الآراء دون خوف أو قمع، لأن تقييد الفكر يؤدي إلى بقاء الأفكار الخاطئة واستمرار الظلم. إن فلسفة راسل تنطلق من نقد شديد للتصورات المثالية والميتافيزيقية التي سادت الفلسفة

القديمة ويؤسس بدلاً منها لنزعة عقلانية تقوم على التحليل المنطقي للواقع ولمفاهيم العقل عنده ليس مجرد وسيلة للتفكير، بل هو معيار للتمييز بين الصواب والخطأ، بين الحقيقة والادعاء، وبين العدل والظلم، وقد عبر عن ذلك بقوله الرجل العقلاني وكيف معتقداته مع العالم اما غير العقلاني فيحاول تكييف العالم مع معتقداته. (راسل ب.، لماذا لست مسيحياً؟، 2015)

في تصور راسل العدالة ليست نابعة من انفعالات او تقاليد، بل هي ثمرة لتفكير عقلاي يراعي مصالح الافراد والمجتمع وفق مبادئ يمكن البرهنة عليها ولهذا رفض راسل ربط العدالة بالمعتقدات الدينية او بالسلطة، ودافع عن ضرورة تأسيسها على الحرية والمساواة من خلال تحليل عقلاي للأوضاع الاجتماعية والسياسية وقد وضع ان الحكم العادل لا يكون كذلك الا إذا خضع لمنطق واضح واعتبارات عقلية .

لقد أشار المفكر محمد شقير في مقالته في فلسفة العدالة والانسداد الحضاري الى هذا التلازم الضروري بين العقل والعدالة بقوله "فلا عقلانية من دون عدالة والا كانت عقلانية مزيفة ولا عدالة من من دون عقلانية والا كانت عدالة خاوية وصورية". (شقير)

هذا التداخل المفاهيمي يجسد جوهر موقف راسل فكما ان العقل لا يكفي بدون قيمة توجهه نحو الخير العام، فان العدالة من دون تأصيل عقلاي تتحول الى شعار فارغ او أداة سياسية للهيمنة.

لا يتوقف راسل عند حدود التنظير بل يربط مشروعه العقلاي بالواقع السياسي والاجتماع وقد دعا في كتابه إثر العلم في المجتمع الى بناء نظم عادلة تقوم على العقل والمنهج العلمي، رافضاً كل اشكال التعصب والاستغلال، والسلطة المطلقة، في رايه العدالة لا تقوم دون عقلانية تشريعية وتربوية تنظم العلاقات وتكبح الغرائز والاهواء.

من أبرز صور النزعة العقلانية في فكر راسل تتجلى في موقفه من السلطة السياسية حيث رفض كل سلطة تمارس دون تبرير عقلاي، سواء كانت الدولة او الدين او العادات الاجتماعية، واعتبر ان الظلم غالباً ما يتولد من انعدام النقد العقلاي للسلطات المفروضة

لهذا دعا الى ترسيخ ثقافة الحوار العقلي والنقد البناء كأساس لتحقيق العدالة لا الانقياد الاعى خلف القوانين او الزعامات .

السلطة لا تقبل النقاش ليست جديرة بأن تطاع.(راسل ب.، السلطة والفرد، 1971) من هنا نفهم ان العقل في تصوره ليس فقط أداة للمعرفة، بل هو سلاح تحرري في وجه الظلم ومفتاح لضمان عدالة دائمة غير قائمة على الاكراه او الاستغلال.

راى راسل ان الاخلاق يجب ان تكون علما عقلانيا لا نظاميا غريزيا او دينيا فالأحكام الأخلاقية في رايه لا تنبع من أوامر غيبية بل من تقييم عقلاني للتجارب الإنسانية وما يحقق السعادة ويفلل من المعاناة لذلك العدالة ليست عنده تجريدا او مثالية بل اختيار عقلاني في سياق انساني محدد .

#### 2-فلسفته:

قبل الخوض في عرض فلسفته، نبين الدوافع التي تحكمت في حياته، وكان لها الأثر الكبير في تكوين شخصيته، والتي ذكرها في مستهل سيرته الذاتية، يقول: «لقد تحكمت في حياتي انفعالات ثلاث، بسيطة بين أنها متناهية في القوة: الحنين للحب، والبحث عن المعرفة، والاشفاق الشديد على الذين يقاسون ويتعذبون، ولقد تناذقتني هذه الانفعالات كالرياح العاتية في طريق مستقيم، فوق بحر عميق من العذاب، يصل إلى حافة اليأس ذاتها (راسل، 1970)

إن الكتابة الفرنسية عند راسل كانت تحكمها عوامل، وهي تمثل جملة تلك الانفعالات التي كانت تسيطر على فكرة ممثلة هموما فلسفية عاش من أجلها، فقد عاش من أجل الحب والمعرفة والدفاع عن القضايا الإنسانية في العالم خاصة تلك التي كانت تخفي وراءها بؤس الأشقياء، إنها مسائل مثلت غايات فلسفية وفي الوقت نفسه تحديات استحققت منه أن يخوض غمار تجاربها ومواجهتها بالبحث والتمحيص فيها، لأن الفلسفة لا قيمة لها إلا فيما تحمله رسالتها، ورسالتها بالنسبة إليه مسارها تلك الانفعالات التي ضلّت تدفعه لاستمرار.

وقد مرت فلسفته بثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: هي ثرة بالزعة المثالية كما ظهرت في انجلترا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على يد "ماك تاجارت" وأتباعه.

المرحلة الثانية: اهتمامه بالرياضيات وتحوله إلى المنطق الرياضي بحثا عن اليقين، وقد جاهد فيها لإثبات أن الرياضة تقوم على المنطق وأنها ليست سوى امتداد له.

المرحلة الثالثة: أراد فيها اختبار المشكلات الأساسية وذلك بتطبيق منهج المنطق الرياضي الذي كان يؤمن بأنه قادر على حل الكثير من المشكلات التي حيرت الفلاسفة على مر الزمان.

كما نجده في اجتيازه لهذه المراحل الثلاث لم تتجاهل المشكلات الاجتماعية والسياسية التي يحفل بها عصرنا الراهن.

وقد تميزت فلسفته باهتمامه بشكل خاص بالمنطق فكان من رواد المنطق الأرضي، وسعى إلى إيجاد مصادر الرياضيات والمنطق من خلال تحليل الفكر بشكل تجريدي، ذلك لأنه يعتبر أن المنطق بالنسبة للفلسفة هو كالرياضيات بالنسبة لعلم الطبيعيات فهو الأداة المثلى لطرح المسائل الفلسفية الحقيقية وحلها كما أنه أداة النقد الفلسفي العام.

فراسل يعد من أكبر دعاة الفلسفة العلمية في عصرنا الراهن كما أنه سمي من حيث المنهج الذي اتبعه أمام المنهج المنطقي.

وقد حدد راسل مهمة الفلسفة التي تكمن في البحث عن المسائل التي لم يتيسر الحصول على جوانب لها، وكل ما أمكن الإجابة عنه والحصول على حقائق في موضوعه تحول إلى علم قائم بذاته وانتقل عن الفلسفة.

ويعتبر من دعاة السلام، أنشأ مؤسسة السلام، كانت تقود الحملات ضد كل ما سلام الإنسان وحرية، وتقود المظاهرات ضد وسائل التدمير النووي.

ويعتبر موقفه من الحرب الفيتنامية ومحاكمة مجرميها أنصع وأروع صورة للفيلسوف الملتزم على وجه يسحق معه أن يكون ضمير العصر فهو يعد مصلح لا تقتصر همته مع إيمان لا يتزعزع برسائلته، وثقة مطلقة بشخصيته.

وكان يؤمن ويجعوا إلى وحدة الجنس البشري وأن كل شرور العالم تعود أو تنبع من التفرقة بين الشعوب، ونتيجة التعصب للقوميات، وكان يحث على المبادئ الأخلاقية في مجال

السياسة الدولية، والتحكم والسيطرة على وسائل الاعلام من أجل تجنب نشوب حرب لا تبقى ولا تذر. (المعاصر، 1993)

المبحث الثاني: رؤية راسل للعدالة.:

#### 1. العدالة كقيمة أخلاقية واجتماعية:

يرى "برتراند راسل" أن العدالة ليست مجرد إطار قانوني أو سياسي، بل هي مبدأ أخلاقي ينبع من فكرة الإنصاف والمعاملة المتساوية بين الأفراد فالعدالة الأخلاقية عنده تقوم على معاملة جميع الأفراد بإنصاف دون تمييز، وأن أي نظام أخلاقي يجب أن يسعى لتحقيق هذه الهدف «ليس مبدأ العدالة والحرية اللذان يشكلان جانبا كبيرا من إعادة البناء الاجتماعي المطلوب بكائنين جوهرهما في مجال التربية. العدالة تعني الحقوق المتكافئة والمتساوية، في كل وضوح عند تطبيقه بالنظر للأولاد.» (راسل ي.)

يتضح أن العدالة عند راسل تتجاوز القوانين المجردة إلى التزام أخلاقي يتطلب ضمان حقوق جميع الأفراد ويرى أن العدل الأخلاقي هو المعيار الذي يحدد على أساسه مدى صلاحية المجتمع الحقيقية تتطلب أن يمنح جميع الأطفال فرصا متساوية للوصول إلى التعليم دون تمييز.

كما يرى راسل أن العدالة ليست مجرد قيمة فردية، بل هي أساس لاستقرار المجتمع، فغياب العدالة يؤدي إلى الصراعات الطبقية بينما تحققها يعزز السلام الاجتماعي «الأول تتطلب مساواة في تخصيص الحقوق والواجبات الأساسية، بينما ينص الثاني على أن حالات اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية.. تعدل فقط إذا اجتنبت عنها منافع تعويضية لكل شخص، وخصوصا للعطاء الأقل انتفاعا في المجتمع.» (راولز، نظرية العدالة)

وينص "جون راولز" أنه لا يمكن لأي مجمع أن يحقق السلم الاجتماعي إذ استمر في التمييز بين أفراده في الحقوق والواجبات، لأن العدالة تتطلب مساواة في الحقوق الأساسية، وأي تفاوت يجب أن تكون مبررا بتحقيق منافع تعويضية للفئات الأقل حضا وبالتالي السلم الاجتماعي يجب أن يتمتع جميع الأفراد بالمساواة في الحقوق الأساسية «إن حالات اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية حتى سبيل المثال حالات المساواة في الثروة والسلطة مقبولة فقط إذ

نتجت عنها منافع تعويضية لكل شخص، وخصوصاً للأعضاء الأقل اتفاقاً في المجتمع.» (راولز، نظرية في العدالة، 2011)

يشدد راسل على أن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب تدخل الدولة لتنظيم توزيع الثروات والحب من التفاوت الاقتصادي الذي يولد الظلم كما أن اللامساواة الاقتصادية مقبولة فقط إذا كانت تفيد المجتمع، خصوصاً الفئات الضعيفة، وهو ما يتطلب سياسات عادلة تنظم توزيع الثروة.

تعد العدالة من أهم المفاهيم الفلسفية التي شغلت أذهان الفلاسفة على مر العصور، حيث ارتبطت بقضايا الحرية، المساواة، الحقوق، وقد تناول برتراند راسل، باعتباره أحد أبرز الفلاسفة التحليلين في القرن العشرين، مفهوم العدالة من زاوية تجمع بين الموقف الأخلاقي والرؤية الاجتماعية، إذ يرى أن العدالة ليست مجرد قيمة بين الموقف الأخلاقي والرؤية الاجتماعية، إذ يرى أن العدالة ليست مجرد قيمة نظرية، بل هي مبدأ عملي يهدف إلى تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد ومسؤوليات المجتمع.

يرى "برتراند راسل" أن العدالة ليست مجرد قاعدة قانونية أو نظام سياسي، بل هي مبدأ عقلائي يهدف إلى تحقيق الإنصاف والمساواة، بالنسبة له العدالة تتطلب توزيع الحقوق والفرص بشكل متكافئ مع مراعاة الحريات الفردية.

«العدالة الحقيقية هي التي تحقق التوازن بين الحرية الفردية والمسؤولية الاجتماعية،

لأن انعدام هذا التوازن يؤدي إلى الاستبداد أو الفوضى.» (راولز، نظرية العدالة، 2011)

ويعني هذا أن العدالة عند راسل تقوم على التوازن بين الحقوق الفردية والواجبات الاجتماعية فهو يرفض الأنظمة الاستبدادية التي تقيد الحريات باسم العدالة، كما ينتقد الفوضى الناتجة عن غياب التنظيم.

ويؤكد راسل أن العدالة والحرية مرتبطتان بشكل وثيق فالعدالة الحقيقية، برأيه هي التي تحمي حرية الأفراد من التقييد غير المشروع.

«لكل شخص حق متساو في النظام الأوسع من الحريات الأساسية هي بشكل عام الحرية السياسية كما سبق الذكر وهذه الحريات كلها يجب أن تكون متساوية بمقتضى هذا

المبدأ.»(دياني، حرية ومساواة اندماج اجتماعي نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام، (2014)

ويعني هذا أن العدالة عند راسل ليست فقط قضية توزيع مادي بل تشمل حرية الفكر والتعبير، معتبر أن أي نظام عادل يجب أن يضمن هذه الحريات. ويفهم من هذا بأن لكل فرد فرصة أن ينعم بأعلى درجات الحرية الشخصية، لكن بشرط أن تنسق مع حق غيره في أن تكون له حرية مساوية لحرية، مما يعني أن الجميع ينبغي أن يكون له حرية مساوية لحرية، مما يعني أن الجميع ينبغي أن يكون له الحق في أن يتحدث ويتعرف ويعبر عن نفسه بحرية، وأن يندمج مع الآخرين وأن يصوت في الانتخابات أي أن يمارس مختلف حقوقه المدنية والسياسية.

### 2. العدالة بين الفرد والمجتمع

يعد "برتراند راسل" من الفلاسفة الذين حاولوا التوفيق بين العدالة الفردية والعدالة الاجتماعية، فهو يؤمن بأن المجتمع العادل يجب أن يحترم الحقوق الفردية كالحرية والمساواة، لكنه في الوقت ذاته يقر بأن العدالة الاجتماعية تتطلب تدخل الدولة لضمان توزيع عادل للموارد ومنع استغلال الضعفاء، ويمكن فهم رؤية راسل للعدالة بين الفرد والمجتمع من خلال عدة محاور متكاملة تجمع بين حقوق الفرد ومسؤوليات المجتمع. يرى راسل أن العدالة لا تتحقق بمجرد إعلان الحرية، بل يجب أن يمنح الجميع فرصاً متساوية لتطوير قدراتهم وتحقيق إمكاناتهم.

«يجب أن تعمل الدولة كوسيلة تساوي بين مواطنين متساوين لها أن تهتم بالقضايا الفلسفية والدينية، لكنها تسعى لسد الأفراد لمصالحهم الأحكامية والحجية طبقاً لمبادئ سوف يتفقون عليها بأنفسهم في وضع مبدئ للمساواة» (راولز، نظرية في العدالة، 2011)

يؤمن راسل بأن العدالة تتطلب تدخل المجتمع والدولة لإزالة العقبات التي تحول دون تطوير الذات، فالحرية بدون تكافؤ الفرص تظل فارغة إذا كان الأفراد لا يملكون الوسائل اللازمة لتحقيق أهدافهم.

### 3. الحرية والمساواة:

لقد شكلت الحرية والمساواة مدخلا رئيسيا في تنظير العدالة عن الفلاسفة المعاصرين حيث اعتبرت العدالة الاجتماعية ضرورة في ظل ندرة الموارد ومبدأ تكافؤ الفرص وبما أن «المجتمع في ظل النظام الديمقراطي يعتبر بمثابة شركة تعاونية بين أشخاص أحرار ومتساوي (RAWLS 2008)». «

يعني أن هذا النظام الديمقراطي يحاول تحقيق توازن عادل بين الحرية الفردية حق الأفراد في اتخاذ قراراتهم بحرية ومساواة، تمتع الجميع بنفس الحقوق والفرص كما في الشركة التعاونية يتمتع الأفراد في المجتمع الديمقراطي بحقوق متساوية في اتخاذ القرارات، دون أن تؤدي هذه المساواة إلى تقييد حرياتهم.

كما يشارك أعضاء الشركة لتعاونية في إدارة شؤونهم يتمتع المواطنون في الديمقراطية بحق المشاركة السياسية كالانتخاب والترشح، لضمان أن القرارات تعكس إرادة الأغلبية وتحترم حقوق الأقلية.

هذا يعكس فكرة أن العدالة في الديمقراطية تتحقق من خلال مساواة الجميع أمام القانون وتكافؤ الفرص.

«من المهم أن نلاحظ تلك القائمة للحريات الأساسية والتي من بينها الحريات السياسية بما في ذلك حق التصويت، شغل المناصب العامة، حرية التعبير والتجمع، حرية التفكير المعتقد.» (RAWLS, THEORIE DE LA JUSTIC, 1997)

هذه الحريات إذن بمثابة حقوق خالصة للفرد لا يمكن التجرد منها مهما كانت الظروف، وانها حقوقا له باعتباره انسانا ويجب أن تكون هذه الحريات متساوية بين الجميع وأن الإصرار على مطلب الحرية كحق خالص للفرد يكسبه حصانة ومناعة لا تقاوم ضد كل من يحاول التعدي عليها.

#### 4.العدالة بوصفها مسؤولية اجتماعية

يرى راسل أن العدالة لا تتوقف عن حماية الحقوق الفردية فقط بل تمتد إلى ضمان توزيع عادل للموارد وينتقد بشدة الرأسمالية المطلقة التي تركز اللامساواة وتسمح لفئة قليلة بالسيطرة على الثروة بينما تعاني الأغلبية من الفقر «مبدأ المساواة العالي مهم لمساعدة

المجتمعات الفقيرة في جميع أنحاء العالم.» (راولز، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل الغام، 2007)

من وجهة نظر راسل، العدالة تعني أن يحصل الجميع على نصيب عادل من الثروة الوطنية، وهو يرخص مبدأ تكافؤ الفرص النظري دون إصلاحات اجتماعية تحقق عدالة فعلية في توزيع الموارد.

كما يرى راسل أن الدولة تتحمل مسؤولية إعادة توزيع الثروات وتحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال:

التعليم المجاني كحق أساسي.

الرعاية الصحية كضمان اجتماعي.

الضرائب التصاعديّة لضمان توزيع أكثر عن الثروة.

أسس العدالة الاجتماعية عند راسل:

تحتل العدالة الاجتماعية مكانة مركزية في فلسفة برتراند راسل حيث يرى أن تحقيقها يتطلب موازنة دقيقة بين الحرية الفردية والمساواة الاجتماعية، في هذا السياق يؤكد راسل أن أي مجتمع عادل يجب أن تقوم على توزيع عادل للثروة وتكافؤ الفرص وتفكيكه بني السيطرة التسلطية، وغياب العادة الاجتماعية يولد صراعات بين الطبقات والجماعات المختلفة مما يعيق التعاون الحر داخل المجتمع.

أولاً: العدالة بين الحرية والمساواة:

يشدد راسل على أن العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق في ظل أنظمة تركز عدم المساواة في مجتمع تسوده الحرية المطلقة دون ضوابط تستفيد الفئات الأقوى اقتصادياً واجتماعياً مما يعمق الفجوات الطبقية.

«كان الإيمان بالتسلط حياة، وكان التعاون الحر متماشياً مع عدم المساواة والخضوع

ولكن المساواة الحرية هما ضروريتان الآن.» (راسل ب.، 1987)

يعني هذا أن هناك تناقض بين السلطة التسلطية والتعاون الحر وهو ما يتوافق مع موقف برتراند راسل الذي يرى أن تحقيق العادة يتطلب تجاوز الأنظمة القائمة على الإكراه

لأن العدالة الحقيقية تتحقق عندما تكون الحرية مصونة للجميع دون أن تؤدي إلى اضطهاد الأضعف.

ثانياً: مبدأ تكافؤ الفرص.

يرى راسل أن تكافؤ الفرص شرط أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية إذ لا يمكن لمجتمع أن يكون عادلاً إذا لم تتح للأفراد فرص متساوية للتعليم والعمل والتطور «لا يؤدي الخروج من الحرب إلى تجاوز مشاكل العدالة إلا إذا تساوت القوى.» (راسل ي.)  
يعني هذا أن استمرار التفاوت في القوة بين الأفراد أو الطبقات يعرقل أي محاولة لتحقيق عدالة مستدامة ويتفق هذا الرأي مع موقف راسل الذي يدعو إلى تفكيك احتكارات السلطة والثروة لأن منح الجميع فرصاً متكافئة هو السبيل الوحيد لضمان العدالة الاجتماعية حقيقية.

من وجهة نظر راسل، لا يمكن الحديث عن عدالة اجتماعية دون معالجة مشكلة التفاوت الاقتصادي، فالظلم الاجتماعي ينبع في نظره، من تمركز الثروة في أيدي فئة قليلة، مما يعمق المعاناة الاجتماعية.

«إن غياب العدالة يقود إلى الاستمرار في قساوة الضرر... مما يجعل الفرد الصحيح

يتوقف عن الاحتكاك مع الآخرين.» (راسل ب.، اسس لاعادة البناء الاجتماعي، 1987)

يتضح هنا أن اللامساواة الاقتصادية تنتج عزلة اجتماعية وتفككا النسيج الاجتماعي ويؤكد أن إعادة توزيع الثروة بشكل العادل هو وسيلة لضمان تماسك المجتمع واستقراره ويطرح في هذا الإطار الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج كإحدى آليات تحقيق العدالة، لكنه يحذر من السلطة المركزية المطلقة لأنها قد تتحول إلى أداة قمع حديدية.

### 1 العلاقة بين العدالة والديمقراطية:

يرى راسل أن العدالة الاجتماعية لا تتحقق إلا في إطار نظام ديمقراطي حقيقي حيث تسمعه أصوات جميع الأفراد وتحترم حقوقهم «القومية المتطرفة تؤدي إلى إلغاء العدالة بين الدول أن تخضع أمة لا أخرى.» (راسل ب.، اسس لاعادة البناء الاجتماعي، 1987)

من هذا المنطلق يؤكد راسل أن العدالة الاجتماعية تحتاج إلى مؤسسات ديمقراطية شفافة تمنح الاحتكار السياسي وتتيح للأفراد المشاركة الحرة في صنع القرار بالنسبة لراسل فإن أي نظام غير ديمقراطي يؤدي حتما إلى اضطهاد الطبقات الضعيفة.

#### 2\التوازن بين الرأسمالية والاشتراكية

ينتقد راسل الرأسمالية المتطرفة لأنها تنتج عدم المساواة كما ينتقد الاشتراكية المركزية لأنها تحد من الحريات الفردية ويدعو بدلا من ذلك إلى نظام اقتصادي مختلط يوازن بين الحرية الاقتصادية والتوزيع العادل للثروات.

«في حالة الحرية المطلقة يولد الوضع بشكل شبه حتمي الاستمرار أو الاستبعاد.»

(راسل ب.، اسس لاعادة البناء الاجتماعي، 1987)

يعني أن الحرية غير المقيدة تؤدي إلى استغلال الطبقات الضعيفة ويتفق هذا مع رؤية راسل الذي يقترح تقييد سلطة رأس المال عبر سياسات ضريبية عادلة على الحفاظ على حرية الابتكار والمبادرة.

المبحث الثالث : المقاربات التي تجاوزت فكر برتراند راسل.

#### 1- "بول ريكور" Paul Ricoeur (1931-2005)

"بول ريكور" الفيلسوف الفرنسي هو أحد أهم الوجوه البارزة في الساحة الفلسفية المعاصرة، يناقش ريكور العدالة في علاقتها.

يركز "بول ريكور" في مقارباته لمفهومي العدالة والاعتراف على تحليلهما على ضوء جون رولز، هيجل، ديكرت، كانط، "وأكسل هونيث، فهو يسعى إلى تحقيق مفهوم العدالة دون التضحية بالقيم الانسانية التي تقوم عليها الذات الانسانية مثل الحرية، العدل، المساواة، التقدير الذاتي. (محمد، 2020)

يقوم "بول ريكور" مقارنة فلسفية تجمع بين العدالة كمبدأ أخلاقي وقانوني والاعتراف كشرط أساسي لاحترام كرامة الأفراد وهويتهم لفهم مقارباته لابد من النظر إلى الفلاسفة الذين استلهم منهم.

"جون رولز": ركز على العدالة كإنصاف أي تحقيق المساواة في الحقوق والحريات الأساسية وضمان تكافؤ الفرص.

"هيجل" hegel": شدد على الاعتراف المتبادل بين الأفراد كأساس لعلاقات اجتماعية عادلة.  
"ديكارت" ReneDescartes": ركز على الذات الانسانية، وهو ما يؤثر في فهم ريكور لموضوع الاعتراف.

"كانط": kant": اعتبر العدالة مبدأ أخلاقيا قائما على احترام الكرامة الانسانية.  
"أكسل هونيث" AxelHonneth": طور فكرة هيجل عن الاعتراف، مؤكدا أن تحقيق العدالة يتطلب اعترافا اجتماعيا بالفرد.

يرى "ريكور" ان تحقيق العدالة لا يجب أن يكون على حساب القيم الأساسية للإنسان مثل الحرية المساواة والكرامة لذلك يدمج بين أفكار هؤلاء الفلاسفة ليؤكد أن العدالة لا تقتصر على القوانين والتوزيع العادل للموارد بل تشمل أيضا الاعتراف بالآخر واحترام هويته وكرامته.

كما تناول "بول ريكور" موضوع الحكمة العملية والعدالة التأويلية مع التركيز على العلاقة بين العدالة والاعتراف في سياقات مختلفة مثل العدالة والمؤسسة، العدالة والمواطنة، العدالة والمسؤولية، العدالة والسياسة، العدالة والديمقراطية. (محمد، 2020)  
ويشير "بول ريكور" الخاصة العملية باعتبارها القدرة على اتخاذ قرارات أخلاقية وسياسة عادلة بناء على مبدأ الاعتراف فبدلا من التركيز فقط على القوانين المجردة يدعو ريكور إلى أن تكون العدالة قائمة على تأويل الواقع الاجتماعي والانساني بحيث تراعي الظروف المختلفة للأفراد والمجتمعات

#### 2- "جون راولز" john Rawls (1921- 2002)

يعد "برتراند راسل" من أبرز الفلاسفة الذين لم ينتصر وعلى تناول العدالة باعتبارها قيمة أخلاقية مجردة، بل وسع رؤيته لتشمل الأبعاد الأساسية والاقتصادية للعدالة فقد رأى أن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب إعادة النظر في الأنظمة الاقتصادية وتوزيع الثروة على نحو عادل مع التأكيد على الحرية الفردية وضرورة تكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع ومن

خلال نظرتة العقلانية تجاوز راسل الرؤية التقليدية للعدالة كفضيلة أخلاقية إلى مقارنة عملية تتطلب اصلاحات سياسية واقتصادية توازن بين الاشتراكية والرأسمالية في نظام اقتصادي مختلط.

ويعتبر "جون رولز" (1921-2002) أحد أهم فلاسفة العدالة في القرن العشرين، وارتبط اسمه بمفهوم العدالة كإنصاف حيث قدم إطارا نظريا للعدالة السياسية والاقتصادية، متجاوزا البعد الأخلاقي المجرد.

يرى برتراند راسل على عكس ما طرحه جون راولز، أن العدالة تتجاوز البعد الأخلاقي المجرد. يؤكد "رولز" على مبادئ العدالة بوصفها انصافها التي تعتمد على الوضع الأصلي والاتفاق العقلاني الافتراضي، بينما يرفض راسل الطابع المثالي المجرد لنظريات العدالة ويرى أن العدالة الحقيقية تتطلب اجراءات ملموسة لمعالجة اللامساواة.

«إن العدالة بوصفها انصافا، إذا ما اتفقنا حول شروط التعاون الاجتماعي التي تشكل المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية في مجتمع عادل تماما.» (رهبان، نظرية العدالة عند جون راولز، 2021)

يعني هذا أن "جون راولز" يرى أن العدالة تتحقق عندما يتفق أفراد المجتمع على قواعد تعاون اجتماعي منصفة للجميع هذه القواعد يجب أن تضمن حريات متساوية لكل شخص مع إعطاء الأولوية لتحسين أوضاع الفئات الأضعف إذا تم الالتزام بهذه المبادئ يمكن تحقيق مجتمع عادل تماما، حيث لا يظلم أحد بسبب ظروفه الاجتماعية أو الاقتصادية كما يقر رولز مبدأ الاختلاف الذي يسمح بوجود تفاوت اقتصادي إذا كان في مصلحة الأقل حظا بينما يرى راسل أن العدالة تفرض تقليص هذا التفاوت إلى الحد الأدنى عبر اصلاحات اجتماعية وضمان توزيع الثروة بإنصاف «عندما تعود النواتن للأفراد للأقل حظا، الذين يحصلون على أقل المكاسب في المجتمع، ويطلق على هذا مبدأ الاختلاف.» (رهبان، نظرية العدالة عند جون راولز، 2021)

يعني هذا أن مبدأ الاختلاف يشير إلى فكرة أو المنافع تزداد كلما كانت موجهة إلى الأفراد الذين يحتاجون إليها أكثر.

"جون رولز" العدالة عنده هي مبدأ سياسي يتطلب توزيع الحقوق والموارد بشكل منصف وفق مبدأي الحرية المتساوية والاختلاف:

#### 1- مبدأ الحرية:

يرى رولز أن لكل فرد الحق في الحصول على مجموعة واسعة من الحريات الأساسية مثل حرية التعبير، حرية الفكر، حرية الاجتماع والتنظيم، حق التصويت.

«يجب أن يحصل كل شخص على حق متساوٍ في المخطط الأكثر اتساعاً من الحريات الأساسية المساوية المتوافق مع مخطط مماثل من الحريات الآخرين.» (راولز، نضرية في العدالة، 2011)

ويعني أن كل فرد يستحق نفس الحقوق السياسية والحريات الانسانية وهذه الحقوق يجب أن تكون متساوية للجميع، فحرية كل فرد يجب أن تتوافق مع حرية الآخرين لضمان العدالة والانصاف في المجتمع، فلكل شخص نفس القدرات، ونفس الأهلية التي يمتلكها غيره.

#### 2- مبدأ الاختلاف:

يسمح رولز بالتفاوتات الاقتصادية بشرطين أن تكون الفرص متاحة بشكل متكافئ للجميع أن تفيد هذه التفاوتات الفئات الأقل حظاً في المجتمع هذا المبدأ يلزم المجتمع بإعادة توزيع الثروة بطريقة تضمن تحسين وضع الطبقات المحرومة.

« وإضافة إلى هنا فينبغي أن يستفيد كل شخص من الزمن نفسها في الوصول إلى مختلف الوظائف والوضعيات الاجتماعية التي يستفيد منها جاره "مبدأ تساوي الزمن."» (دورتي)

يعني هذا أن كل شخص يجب أن يتمتع بنفس الفرص المتاحة لجاره أو أي فرد آخر في المجتمع، أي أن النظام العادل هو الذي يسمح للجميع بالمنافسة بشكل متساوي دون عوائق مسبقة بحيث يكون النجاح مبنياً على القدرات والجهود الفردية وليس على الامتيازات الوراثية أو المحسوبة، مبدأ الاختلاف أو مبدأ الفرق فهو الذي يعطي الأولوية للدفاع عن مصالح الدفاع الأقل حظاً في المجتمع، مؤكداً أنه يكفي أن تتحسن وضعية الفئات الأسوأ حالاً كي تعبر الوضعية النهائية أكثر عدالة من الوضعية الأولية.

هذا المبدأ يضع فكرتين أساسيتين هما:

مبدأ تكافؤ الفرص: الذي يقضي بأن اللامساواة في الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية مبررة فقط إذا كانت مرتبطة بوضعيات يكون لدى الجميع فرصة منصفة في نيلها بوجود مواهب معينة لدى كل فرد.

مبدأ الفرق: أن المبدأ الثاني لتبرير اللامساواة في الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية هو مساهمتها في تحسين وضع الأفراد الأقل حظا في المجتمع ويركز هذا المبدأ على ما يدعوه رولز الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية كالثروة والدخل والسلطات والامتيازات المرتبطة بالوضعيات الاجتماعية. «ومبدأ الفرق نفسه خاضع لمبدأ التكافؤ المنصف في الفرص، حيث أنه من هم الأقل حظا في المجتمع يمكنهم توقع المصير الأفضل على وجه ممكن.» (دياني، 2014)

« قد يبدو ارتجاليا أن مبدأ الفرق، أن الثروة الأكبر لأولئك الأفضل حالا يجب تخفيضها حتى كل شخص في نهاية المطاف على نفس الدخل تقريبا، لكن هذا سوء التصور، على الرغم من قبوله في ظروف خاصة، إن التوقع الملائم في تطبيق مبدأ الفرق هو ذلك المتعلق بالفرص طويلة الأجل للأقل امتيازا الممتدة على الأجيال السابقة.» (راولز، نظرية في العدالة، 2011)

بمعنى أن رولز يقتضي أن المبدأ أن تكون الفوارق الاجتماعية والاقتصادية مقبولة فقط، إذا كانت تؤدي إلى تحسين أوضاع الأشخاص الأقل حظا في المجتمع بمعنى آخر يسمح رولز بعدم المساواة في توزيع الثروة والدخل إذا كانت هذه اللامساواة تفيد الفئات الأكثر ضعفا وحرمانا.

ومثال ذلك إذا كانت زيادة دخل أصحاب الكفاءات العالية مثل الأطباء المخترعين تؤدي إلى تحسين الخدمات الصحية وتوفير فرص عمل للفئات الفقيرة فإن هذا مقبول وفق لمبدأ الفرق، المهم أن تعود المكاسب في النهاية بالفائدة على الأقل حظا في المجتمع حتى لو بقيت هناك فروق في الدخل.

أي أن مبدأ الاختلاف لجون رولز يضم شطرين أساسيين:

مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ الفرق وكلاهما يؤكد على أهمية أن تحظى الفئة الأقل حظا والأكثر حرمانا في الحسبان وهكذا فقط يمكن أن تتحسن المساواة والعدالة.

العدالة هي إعطاء كل فرد ما يراه هو نفسه صالحا لسعادته وتلك هي السعادة التي يجب على المجتمع أن يرفعها لأكبر عدد ممكن من الناس.

« فمبدأ النفعية لا يقر بأن سعادة الإنسان العظمى والخاصة هي الهدف بل سعادة جميع الناس في المجتمع.» (نزمان، 1986)

فمثل ما يهتم الفرد بإرضاء رغباته والرفع قدر الإمكان من سعادته سيكون المبدأ بالنسبة للمجتمع هو الرفع من رفاة الجماعة وتحقيق أكبر قدر من السعادة لأفرادها وهو مبدأ يمكن التوصل إليه انطلاقا من رغبات الأعضاء المكونين لهذا المجتمع.

مبدأ النفعية هو نظرية أخلاقية تؤسس للأخلاق على أساس النتائج وليست على الواجبات أو النوايا وفقا لهذا المبدأ فإن الفعل الصحيح هو الذي يؤدي إلى أكبر قدر من السعادة أو المنفعة لأكبر عدد من الأشخاص وهذا يعني أن قيمة أي فعل أو سياسة تقاس بمقدار ما تحققه من منفعة عامة وليس ما يحققه للفرد وحده.

على عكس نظريات أخلاقية التي تركز على مصلحة الفرد أو سعادته الشخصية، ترى النفعية أن السعادة الجماعية هي الهدف الأساسي، أي أن تحقيق العدالة لا يكون من خلال تحقيق الخير العام لجميع أفراد المجتمع.

فالعدالة من منظور نفعي تعني أن أي نظام عادل هو الذي يحقق أكبر فائدة لأكبر عدد ممكن حتى لو تسبب ذلك في تقييد مصالح بعض الأفراد لصالح المجتمع ككل.

مثل إذا تم فرض ضرائب أعلى من الأغنياء لتوفير خدمات صحية وتعليمية للفقراء، فهذا يعد عادلا وفقا للنفعية لأن منفعة المجتمع بأكمله تفوق الضرر الواقع على فئة قليلة. 6

### 3- "تشارلز تايلور" Charles Taylor (1931)

"تشارلز تايلور" لأولوية الخير على العدالة، وهي فكرة تتعارض مع الليبرالية الكلاسيكية التي تعطي الأولوية لمبادئ العدالة باعتبارها مبادئ مستقلة عن تصورات الخير في هذا السياق، يرى تايلور أن العدالة لا تقتصر على احترام تصورات الأفراد حول الخير، بل يجب أن تتفاعل معها وتتغلغل فيها حتى تتمكن من تحقيقها بصورة متكاملة أي أن تصورات

الخير ليست مجرد معطيات فردية ذاتية، بل هي تصورات اجتماعية ذات معالم واضحة تشكل ضمن سياق ثقافي ومجتمعي معين.

يرى " تشارلز تايلور " أن العدالة ليست مجرد مبدأ أخلاقي محايد بل هي قيمة مرتبطة بتصورات الخير داخل المجتمع، فبدلاً من أن تكون العدالة مجرد إطار نظري يهدف إلى ضمان الحياد بين مختلف تصورات يؤكد تايلور على ضرورة أن تتفاعل العدالة مع هذه التصورات وتساهم في تحقيقها فهو ينتقد الطرح الليبرالي الذي يجعل العدالة سابقة على الخير، ويرى أن العدالة نفسها يجب أن تكون منخرطة في تحقيق القيم الخيرة التي تشكل ملامح المجتمع أن العدالة وفقاً لما يطرحه تشارلز تايلور، ليست مجرد مبدأ حيادي يستخدم لتنظيم المجتمع بل هي جزء من نسيج القيم والتصورات التي تشكل المجتمع نفسه، هذه الفكرة تفتح المجال لمقارنة رؤيته بموقف برتراند راسل، الذي لا يكتفي باعتبار العدالة التزاماً أخلاقياً، بل يوسع معناها ليشمل قضايا توزيع الثروة، تكافؤ الفرص والعلاقة بين الحرية والمساواة، وهكذا كما يؤكد تايلور على أن العدالة لا يمكن أن تكون منعزلة عن الخير الاجتماعي.

«يؤكد تايلور بقوة (أن الاعتراف ليس مجرد مجاملة في التعامل مع الغير، ولكنه أساساً حاجة إنسانية حيوية).. فالاعتراف المطلوب حسبه ليس مجرد مجاملة تذيب بها الدولة إلى تلك الشعوب التي تشكل الأقليات الثقافية بل هو حاجة إنسانية ضرورية ولكي يتحقق ذلك علمياً ينبغي عليها ضمان

الحقوق والحريات الأساسية للفرد والجماعة معاً وعلى قدم المساواة بحيث يتم فيها الأخذ بالاعتبار ما لحق بتلك الجماعات المحرومة من ظلم تاريخي عانت من أي كان.» (احمد، 2020) يرى " تايلور " أن الاعتراف ليس مجرد لفئة مجاملة، بل هو حاجة إنسانية أساسية، خاصة بالنسبة للأقليات الثقافية، فهو يؤكد أن تحقيق الاعتراف العادل يستوجب ضمان الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والجماعات على قدم المساواة، مع مراعاة الظلم التاريخي الذي تعرضت له بعض الفئات.

"تايلور" ينطلق من فكرة أن الهوية الإنسانية تتشكل من خلال الاعتراف المتبادل، أي أن الفرد والجماعة لا يمكن أن تحقق ذاتها بشكل كامل إلا إذا تم الاعتراف بها مع الآخرين هذا

الاعتراف ليس مجرد إجراء رمزي، بل هو ضرورة نفسية واجتماعية، خاصة بالنسبة للمجموعات التي تعرضت للتمييز والظلم لذلك يرى أن الدولة ليست فقط ملزمة باحترام هذه الهويات، بل عليها أن تتخذ تدابير فعلية لضمان المساواة بين الأفراد والجماعات بما في ذلك تصحيح الأخطاء التاريخية التي أدت إلى اقصائهم.

#### 4- "يورغن هابرماس": "jürgen Habermas" (1929)

يرى "يورغن هابرماس" (انظر الملحق أ) أن العدالة ليست مجرد فضيلة أخلاقية، بل هي مسألة سياسية واقتصادية تحتاج إلى مؤسسات وآليات ديمقراطية لضمان تحقيقها. « باللغة التواصلية بالنسبة إليه وسيلة وسلوك اتصالي ومقوم للفعل التواصلية، الذي يتضمن الحوار والنقاش داخل مجتمع تعددي اختلافي، ومن ثم أداة لترسيخ قيم الحرية والعدالة». (يونس، 2022)

إن العدالة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال فضاء تواصلية يتيح الأفراد التعبير عن مصالحهم والمشاركة في القرارات السياسية والاقتصادية، فالعدالة ليست مجرد التزام أخلاقي فردي، بل نتاج نقاش مجتمعي عقلاني يرسخ مبادئ الديمقراطية والمساواة يتقاطع هذا التصور مع رؤية برتراند راسل الذي أكد على أن العدالة لا تكون فعالة إلا إذا كانت مدعومة بنظام سياسي ديمقراطي يضمن حرية التعبير ويؤسس سياسات اقتصادية عادلة، وبالتالي فإن تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية يتطلب آليات تواصلية تضمن مشاركة جميع أفراد المجتمع في صياغة القوانين والسياسات التي تؤثر على توزيع الثروة والفرص.

يرى "يورغن هابرماس" أن العدالة لا يمكن تحقيقها دون وجود فضاء تواصلية عقلانية يسمح للأفراد بالمشاركة في صنع القرارات السياسية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق ظهرت «لضمان العدالة ظهرت أخلاقيات النقاش عند "هابرماس" كجزء من مشروع أكبر ويعني أنه تعدد أخلاقيات النقاش عند "هابرماس" كجزء من مشروع أكبر من أجل الحفاظ على مشروع التنوير في التحرير السياسي والديمقراطي.» (يونس، العدالة من رولز الى هابرماس ومن هابرماس الى رولز، 2022)

وتعني أنه تعد أخلاقيات النقاش عند هابرماس امتدادا لمشروع التنوير حيث تسعى إلى ترسيخ التحرر السياسي والديمقراطي من خلال ضمان أن يكون النقاش العام على مبادئ الحجة العقلانية والاحترام المتبادل، وامكانية مشاركة الجميع دون إقصاء في هذا الإطار تصبح العدالة أكثر من مجرد مبدأ أخلاقي فردي، بل هي مؤسسة قائمة على الحوار والتوافق الديمقراطي.

#### 5- "أمارتيا سن" : "Amartya sen" (1933)

قدم طرحا نقديا لفكرية العدالة التقليدية، التي تركز على توزيع الموارد مؤكدا أن العدالة الحقيقية تتطلب تمكين الأفراد من تحقيق إمكاناتهم الفعلية والاستفادة من الفرص المتاحة لهم.

ومن هذا المنطلق يتجاوز "سن" رؤية التي ترى العدالة كقيمة أخلاقية مثالية، لي طرح مقارنة "القدرة" التي تجعل العدالة مشروعا عمليا يركز على تحسين ظروف الحياة وتمكين الأفراد من ممارسة الحرية الفعلية في المجتمع.

«إن العدالة لا تتحقق فقط بما يمتلكه الأفراد من دخل وثروة بل بقدرتهم الفعلية على الاستفادة من هذه الموارد لتحقيق حياة ذات قيمة.» (سن، 2010)

يعني هذا أن العدالة الحقيقية لا تتحقق بمجرد توزيع الدخل والثروة بالتساوي بين الأفراد، فالتركيز على كمية الممتلكات لا يكفي لتحقيق الانصاف، لأن القدرة على الاستفادة من هذه الموارد تختلف من شخص إلى آخر، مثل شخص معاق أو مريض قد يحتاج إلى موارد إضافية لتحقيق مستوى معيشي لائق مقارنة بشخص سليم.

وبالتالي المساواة في الموارد لا تؤدي دائما في إلى عدالة فعلية لأن احتياجات الأفراد ليست متماثلة، فالعدالة ليست مجرد توفير الموارد بل تتطلب ضمان الحرية الفعلية التي تسمح للأفراد باستخدام هذه الموارد لتحسين حياتهم مثل: توفير التعليم المجاني (كمورد) لا يكفي إذا لم توفر للأفراد القدرة على الوصول إليه، أو الاستفادة منه فعليه مثل النقل أو الدعم للأسر الفقيرة.

العدالة الحقيقية هي القدرة على عيش حياة ذات قيمة، أي أن يكون الأفراد قادرين على تحقيق امكاناتهم والاستفادة من الفرص المتاحة لهم.

فالعدالة تتطلب توفير الوسائل مع إزالة العوائق التي تمنع بعض الفئات من الاستفادة الكاملة من هذه الوسائل مثل الرعاية الصحية للأغنياء والفقراء على حد سواء لا تتحقق العدالة إذا كان الفقراء يواجهون عقبات أخرى مثل نقص الوقت أو ضعف التوعية الصحية.

#### 6- "مايكل والزر" Michal walzer (1935)

يعتبر "مايكل والزر" ( انظر الملحق أ) أن العدالة ليست قيمة كونية أو مبدأ مطلقاً يمكن تطبيقه بعزل عن «يرفض والزر أن تكون العدالة كونية أو مبتدئا تجردي مطلقاً، بل أنها لا يمكن أن تخرج عن مشروعها الاجتماعي حسب النسبة له فالمجتمع سابق عن الفرد في الوجود، والفرد متى وجد أنه ووعي نفسه وجدها ملقاة في المجتمع وبالتالي فإن الخليفة ووعي القيمي للفرد بشكل داخل الإطار الاجتماعي هذا ما يقوده والزر إلى تبني الطرح الجماعات الرافض للمرجعية الفردية للقيم الليبرالية.» (بوظرفة، سؤال العدالة في الفلسفة الراهنة، (2019)

فالمجتمع حسب "الزر" يسبق الفرد في الوجود بمعنى أن الانسان لا يولد في فراغ بل يجد نفسه منذ لحظة وعيه الأول جزءا من اجتماعي محدد، تتشكل فيه معتقداته، أخلاقه وقيمه، وبما أن العدالة هي إحدى القيم التي تحدد داخل هذا الإطار الاجتماعي، فإنها لا يمكن أن تكون مستقلة عن السياقات التاريخية والثقافية، بل هي مفهوم متجذر في التجربة المجتمعية لكل جماعة بشرية فالمجتمع، حسب والزر، يسبق الفرد في الوجود، بمعنى أن الإنسان لا يولد في فراغ بل يجب لنفسه منذ لحظة وعيه الأول جزءا من نسيج اجتماعي محدد، تتشكل فيه معتقداته، أخلاقه، وقيمه وبما أن العدالة هي إحدى القيم التي تحدد داخل هذا الإطار الاجتماعي، فإنها لا يمكن أن تكون مستقلة عن السياقات التاريخية والثقافية التي نشأت فيها.

هذا التصور يقود "والزر" إلى تبني منظور جماعاتي **communitarian**، وهو الاتجاه الفلسفي الذي يرفض فكرة أن القيم ومن ضمنها العدالة، تنبع من الفرد وحده كما تذهب إليه الليبرالية، بل يرى أنها تتحدد ضمن الإطار الاجتماعي للجماعة. فالليبرالية الكلاسيكية، التي تقوم على فكرة أن العدالة يجب أن تبني على مبادئ عامة تنطبق على جميع الأفراد بشكل متساو، تفترض أن الفرد كائن مستقل قادر على تحديد قيمه ومعايره.

#### نظرية الحرب العادلة عند مايكل والزر:

يرى "مايكل والزر أن الحرب، رغم كونها فعلا وحشيا وغير أخلاقي، إلا أنها باتت حقيقة أنطولوجية لا يمكن فصلها عن الوجود الانساني فمنذ فجر التاريخ، شكلت الحروب جزءا أساسيا من التجربة البشرية، إذ لا يمكننا تصور تاريخ الانسانية دون فترات متكررة من الصراع العسكري تتخللها لحظات من السلم المؤقت، وهذا يعني أن الحرب ليست مجرد خيار عرضي، بل ظاهرة راسخة ومتجذرة في طبيعة المجتمعات، حيث تنشأ نتيجة للتوترات السياسية والاقتصادية والثقافية، مما يجعلها ظاهرة جماعية وليست فردية بقدر ما تعكس إرادة جماعات ودول بأكملها.

«يرى مايكل والزر أن الحرب فعل وحشي غير أخلاقي، لكنها أصبحت حقيقة فلسفية أنطولوجية مرتبطة بالإنسان، فلا يمكن أن تتصور تاريخ البشرية بدون حروب تعقبها لحظات السلام، ومن ثم فالحرب ظاهرة جماعية وليس ظاهرة فردية، ولقد اهتم "مايكل والزر" بتناول مبدأ الحق في الحرب وإدارة الحرب، وقد استند هذين المفهومين من نظرية الحرب العادلة الكلاسيكية.» (بوطرفة، 2019)

وفي هذا السياق، اهتم والزر بمعالجة الحرب من منظور فلسفي وأخلاقي مستندا إلى تقاليد الحرب العادلة (انظر الملحق ب) الكلاسيكية وقد ركز على مفهومين أساسيين.

#### 1- الحق في الحرب: (jus ad bellum)

وهو الإطار الأخلاقي والقانوني الذي يحدد الظروف التي يمكن أن تبرر اندلاع الحرب، وهنا يؤكد والزر على ضرورة توفر أسباب مشروعة لخوض الحرب مثل الدفاع عن النفس أو مقاومة العدوان، مع رفض الحروب التي تشن لأغراض توسيعية أو اشتغالية.

#### 2- إدارة الحرب: (jus in bello)

وهو المبدأ الذي يحكم السلوك أثناء الحرب، أي كيفية إدارة العمليات العسكرية بطرق تتوافق مع القوانين الأخلاقية والانسانية ويشدد والزر في هذا الإطار على ضرورة تجنب استهداف المدنيين، واحترام قوانين الحرب، والحد من استخدام العنف الضروري.

يرى "الزر" أن تبني هذه المبادئ يمكن أن يخفف من وحشية الحروب، حتى وإن لم يكن من الممكن إلغاؤها تماما، ومن هنا فإن فلسفته تسعى إلى تقديم قراءة أخلاقية للحرب، لا تبررها بقدر ما تحاول وضع حدود وضوابط لها، بما يضمن قدرا من العدالة حتى داخل أكثر الظروف عنفا بمعزل عن المجتمع، لكن والزر يعارض هذا الطرح، يؤكد أن القيم الأخلاقية لا يمكن أن تكون فردية بحتة، لأن الفرد لا يوجد خارج السياق الاجتماعي، وبالتالي فإن مفاهيم مثل العدالة تصاغ داخل التجربة الجماعية لكل مجتمع، وليس وفق مبادئ عقلانية مجردة تدعي الكونية.

وفقا لهذا الطرح، فإن العدالة ليست نموذجا واحدا صالحا لجميع المجتمعات بل هي متعددة ومتنوعة بقدر تنوع الثقافات والتقاليد فما يعتبر عدلا في مجتمع معين قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر لأن لكل مجتمع تاريخه، مؤسساته، وقيمة التي تشكل فهمه الخاص للعدالة، لهذا السبب، يرى والزر أن العدالة لا ينبغي أن تفرض من الخارج، بل يجب أن تفهم من داخل كل مجتمع بناء على لغته الرمزية، وممارسته وبنيته الاجتماعية.

وبالتالي يمكن القول أن موقف والزر يعارض التصور الليبرالي الفردي للعدالة، الذي ينطلق من فكرة الحقوق الطبيعية أو المبادئ الكونية، ويقدم بدلا منه تصورا نسبيا، يرى أن العدالة كقيمة اجتماعية متغيرة تحدد وفق معايير الجماعة وليس وفق مبدأ مطلق وثابت.

يعتبر "الزر" أحد أهم منظري عودة مفهوم الحرب العادلة في الفلسفة السياسية الراهنة ولكن باعتبار والزر منظرا لنظرية المساواة.

يقول والزر بإقرار جملة من الشروط التي تحدد الحرب العادلة وغير العادلة « الحرب العادلة عند والزر تنص على حقوق الدول في وحدة أراضيها الاقليمية وسيادتها السياسية، وهذه الحقوق تسند في أساسها إلى حق أفراد كل دولة من الدول في حياة والحرية والمجتمع وفي رأيه، عندما يشكل المجتمع أياً ما كانت الحقوق الكوميونية التي يتضمنها، فإن هذه الحقوق يمتلكها كل فرد في المجتمع.» (العادي، 2016)

"الزر" ينطلق من منظور ليبرالي يرى أن سيادة الدول ووحدة أراضيها ليست مجرد اعتبارات سياسية، بل هي امتداد لحقوق الأفراد التي يشكلون المجتمع، فالدولة في نظره ليست كيانا مستقلا عن مواطنيها، بل هي إطار يحمي حقوقهم الأساسية، لذلك فإن أي اعتقاد على سيادة دولة يعد انتهاكا غير مباشر لحقوق الأفراد داخلها كما يؤكد ولنزر أن حقوق مجتمعية مثل حق تقرير المصير أو العدالة الجماعية، يجب ألا تكون منفصلة عن حقوق الأفراد الذين يشكلون هذا المجتمع.

#### 7- "نانسي فريزر" Nancy Fraser (1947)

لطالما ارتبط مفهوم العدالة في الفلسفة الأخلاقية بالقيم المطلقة مثل الانصاف والواجب الأخلاقي، حيث تمحورت التصورات التقليدية حول العدالة كالالتزام فردي لتحقيق الخير العام، ومع ذلك فإن النظريات الفلسفية الحديثة ومن بينها فلسفة "نانسي فريزر" أن العدالة لا تتحقق بمجرد الالتزام الأخلاقي أو حسن النوايا، بل يجب أن تكون جزء من بنية مجتمعية وسياسية عادلة.

وتطرح "فريزر" ثلاثة أبعاد رئيسية: إعادة التوزيع، الاعتراف، التمثيل السياسي «بعدها ربطت فريزر بين مسألة الاعتراف وبين إعادة التوزيع، لتكون بذلك قد دمجت بين النموذجين الاقتصادي والثقافي، فإنها اكتشفت بعد ذلك أن هذين البعدين معا غير كافيين وهو ما اضطرها إلى البحث إلى بعد ثالث تصفية إليهما تتمثل هذا البعد فيما "التمثيل".» (موقاي، 2021)

ويعني هذا أن فريزر تناولت مفهوم العدالة من خلال محاولة التوفيق بين جانبيين

رئيسيين:

#### إعادة التوزيع الاقتصادي: redistribution

وهو البعد الذي يركز على توزيع الموارد والثروات بشكل عادل بين الأفراد والفئات المختلفة في المجتمع، يتبنى هذا الطرح غالبا المنظور الماركسي الذي يرى أن الظلم الأساس هو الظلم الاقتصادي، حيث تؤدي الفروقات الطبقيّة إلى التفاوت الاجتماعي.

الاعتراف: recognizer:

وهو البعد الذي يركز على ضرورة الاعتراف بالهويات الاجتماعية والثقافية المختلفة وضمن عدم تهميش أي فئة هنا الطرح مستمد من الفلسفة الهيغلي، حيث يكون الاعتراف بالآخر ضروريا لتحقيق العدالة وعندما حاولت فريزر الدمج بين هذين البعدين، وجدت أن الجمع بينهما لا يكفي لتحقيق العدالة الكاملة، لأن هناك بعدا آخر مفقودا وهو

\* التمثيل السياسي représentation

وهو البعد السياسي الذي يتطلب مشاركة جميع الفئات في صنع القرار وضمن عدم إقصاء أي مجموعة من المجال السياسي وتؤكد أن عدم تمثيل الفئات الضعيفة في مؤسسات صنع القرار، فالعدالة الحقيقية تتطلب أن يكون لكل فرد أو مجموعة القدرة على التأثير في القرارات السياسية التي تؤثر في حياتهم، وتؤكد فريزر أن هذه الأبعاد متداخلة، حيث لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية دون عدالة اقتصادية وسياسية.

«الاتجاه الاقتصادي أو المادي يركز على العدالة بوصفها توزيعا بينها الاتجاه الثقافي أو الرمزي يركز على العدل بوصفه اعترافا، بين التوزيع و"الاعتراف" ومن ثمة فالرهان حسب فريزر يكمن في الوصول إلى نموذج شامل للعدالة يستحضر الجانب الثقافي في الصراع، أي الظلم الثقافي والجانب الاقتصادي كذلك.» (موقاي ي.، 2021)

يبرز هذا الطرح تطور فهم "نانسي فريزر" للعدالة، حيث لم يكن يكتف بدمج البعدين الاقتصادي والثقافي، بل رأت أن هناك يعدا ثالثا ضروريا، وهو التمثيل السياسي فحتى لو تحققت العدالة الاقتصادية والاجتماعية فإن غياب التمثيل الحقيقي للفئات المهمشة في صنع القرار يؤدي إلى استمرار الظلم ومن هنا دعت فريزر إلى نموذج أكثر تكاملا يضمن التوزيع العادل للثروات والاعتراف بالهويات والمشاركة السياسية الفعالة.

ويتفق "برتراند راسل" مع فريزر في أهمية تحقيق عدالة اقتصادية حيث كان يؤمن بضرورة تقليص الفجوات الطبقية وتوزيع الثروات بشكل عادل.

لكنه لم يعالج بشكل مباشر مسألة الاعتراف الثقافي كما فعلت فريزر، رغم أنه دافع عن حرية الفكر وحقوق الأفراد.

#### 8-"أكسيل هونيث":Axel Honneth"(1949)

العدالة مفهوم متعدد، حيث تنوع مقارنتها بين الأخلاقية، السياسية والاجتماعية مثل برتراند راسل على العدالة كآلية لتحقيق التوازن الاجتماعي بين الحرية والمساواة بينما آخرون مثل "أكسيل هونيث" (انظر الملحق أ) "رأوا أن، العدالة تقوم على الاعتراف بالكرامة الانسانية للأفراد.

يرى "أكسيل هونيث" وهو أحد الفلاسفة المعاصرين في مدرسة فرانكفورت، يرى أن العدالة ليست فقط مسألة توزيع مادي بل تتعلق بمدى اعتراف المجتمع بالمكانة الاجتماعية للأفراد واحترام كرامتهم، وفقا له هي علاقة اجتماعية تتطلب من المجتمع والمؤسسات الاعتراف بقيمة كل فرد مما يتيح له الشعور بالاحترام والمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية

« في حين أكسيل هونيث ركز على عدالة تنطلق من الاعتراف بالشخص الانساني كشرط لتحقيق العدالة تحقيقا لما يسمى "عدالة الاعتراف"، حسبه العدالة في أي مجتمع تهدف بالأساس إلى الاعتراف بالكرامة الانسانية للأفراد.» (عدنان، حقوق الانسان وسؤال العدالة من براديغم التوزيع الى براديغم الاعتراف مقارنة اكسيل هونيث، 2024)

ويعني هذا أن هونيث إلى الفلسفة الهيغيلية، حيث يعتبر أن الاعتراف (انظر الملحق ب) حاجة أساسية لكل إنسان، عندما لا يعترف الفرد أو يتم تجاهله أو تهميشه، بأنه يشعر بالإقصاء والظلم، مما يؤدي إلى صراعات اجتماعية، لذلك يرى هونيث أن تحقيق العدالة لا يمكن ان يتم فقط عبر تحسين الظروف المادية، بل يجب أن يشمل الاعتراف المتبادل بين الأفراد والمؤسسات.

يحدد هونيث ثلاثة أشكال أساسية للاعتراف، والتي يراها ضرورية لتحقيق العدالة الاجتماعية

#### 1- الاعتراف العاطفي recognition

يتحقق في العلاقات الشخصية والعائلية يشمل الحب والاهتمام الذي يعزز ثقة الفرد بنفسه

#### 2- الاعتراف القانوني légal recognition

يتمثل في الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية لكل فرد كمواطن متساو أمام القانون يتحقق في ظل دولة ديمقراطية تحترم الحقوق والحريات.

#### 3- الاعتراف الجماعي social esteem

يتعلق بتقدير المجتمع للفرد بناء على دوره ومساهمته يعبر عنه من خلال الاعتراف بالمهن، الأدوار الاجتماعية والقدرات الفردية.

يرى هونيث أن غياب الاعتراف بأحد هذه المستويات يؤدي إلى الإحصاء الاجتماعي، مما يسبب الظلم ويمنع الأفراد من تحقيق ذاتهم.

لذلك فالعدالة ليست مجرد توزيع عادل للثروات، بل هي عملية ديناميكية تتطلب الاعتراف بقدرة الأفراد داخل المجتمع.

العدالة الحقيقية، حسب هونيث هي التي توفر للأفراد الشعور بالاحترام والاعتراف الاجتماعي، مما يضمن استقرار المجتمع ومنع الصراعات.

راسل يرى أن العدالة تتحقق عبر إصلاحات اقتصادية وسياسية بينما هونيث يركز على العدالة كاعتراف اجتماعي ويهتم بالمساواة في توزيع الموارد، بينما هونيث يتم بالمساواة في التقدير الاجتماعي.

راسل يرى أن الدولة يجب أن تتدخل لضمان العدالة الاقتصادية أما هونيث فيرى أن العدالة تتطلب تغييرا في العلاقات الاجتماعية ونظرة المجتمع للأفراد.

«أما أكسيل هونيث تجاوز هذا الطرح بالتركيز على عدالة تنطلق من الاعتراف بالشخص الإنساني كشرط لتحقيق العدالة تحقيقا ما يسمى عدالة الاعتراف.»(عدنان،

(2024)

يرى أن العدالة الحقيقية لا تتمثل فقط في توفير الموارد، بل في منح الأفراد الشعور بالكرامة والتقدير داخل المجتمع.

والعدالة يجب أن تبدأ بالاعتراف المتبادل، أي أن يشعر كل فرد بأنه جزء من الجماعة، وله قيمة اجتماعية.

وراسل ركز على تحقيق العدالة من خلال التوازن بين الحرية والمساواة ودعا إلى نظام اقتصادي مختلط يجمع بي الرأس المالية والاشتراكية لضمان العدالة الاجتماعية ورأى أن العدالة تتحقق عبر سياسات اقتصادية عادلة تضمن تكافؤ الفرص للجميع.

راسل يرى أن العدالة تبنى على أساس اقتصادي وسياسي، بينما هونيث يركز على البعض الاجتماعي والنفسي للعدالة.

راسل يعالج قضايا فقر وعدم المساواة من منظور مادي، أما هونيث فيرى أن العدالة تتطلب أيضا الاعتراف بمكانة الأفراد في المجتمع. «ينطلق "هونيث" Honneth من فهمه للعدالة justice على إمكانية تطبيق اشكال الاعتراف recognition (الحب \_ القانون \_ التضامن). فبالنسبة له الاخلاق السياسية تقوم عليها ولا يمكنها ان تحدث عن اخلاق للمجتمع منفصلة عن هذه الاشكال الأساسية.» (فرفودة، 2021).

وهي:

الحب: يعتبر الحب الشكل الأولي للاعتراف، حيث يربط الفرد بجماعة محددة كالأسرة، ما يعزز الثقة بالنفس.

الحق (القانون): يتعلق هذا الشكل بالاعتراف القانوني والسياسي بالفرد كذات حاملة لحقوق، مما يكسبه، احترام الذات.

التضامن: يشير إلى إقامة علاقات دائمة بين أفراد المجتمع حيث يقدر الفرد بناء على مؤهلاته وقدراته، مما يحقق تقدير الذات.

ويعني أن هذا الأشكال الثلاثة للاعتراف تساهم في تحقيق الذات وتقلل من الصراعات الاجتماعية والظلم، يقاس مدى أخلاقية المجتمع، وفقا لهونيث، بقدرته على ضمان شروط الاعتراف المتبادل بين أفراد.

العدالة هي مبدأ أساسي يضمن حصول كل فرد على حقوقه دون تمييز وهي متداخلة بشكل وثيق مع حقوق الانسان، فالعدالة ليست مجرد مفهوم قانوني وأخلاقي فحسب، بل هي استحقاق جوهري ينبع من كرامة الإنسان وحقه في التمتع بالحقوق الأساسية.

#### خلاصة الفصل الثاني:

في نهاية هذا الفصل حاولنا أن نقرب أكثر من مشروع برتراند راسل حول العدالة، فرأينا كيف أن تفكيره لم يكن بعيداً عن حياته الشخصية ولا عن مواقفه تجاه قضايا عصره. راسل لم ينظر إلى العدالة كقيمة مجردة، بل كضرورة حقيقية يعيشها الإنسان في ضميره وفي مجتمعه.

من خلال تتبع نشأته وفلسفته ونزعتة العقلانية، اتضح لي ملامح مشروعه الفلسفي، الذي كان دائم البحث عن الحقيقة والإنصاف. كما توقفت عند فكرة العدالة كقيمة أخلاقية واجتماعية لديه.

بعد ذلك، انتقلنا إلى تتبع كيف تجاوز راسل الفهم التقليدي للعدالة، وكيف انفتح على الأبعاد السياسية والاقتصادية لها، متأثراً ومؤثراً في مفكرين معاصرين من أمثال راولز، هابرماس، أمارتيا سن وغيرهم.

# خاتمة

## خاتمة

يمكن القول في ختام هذه الدراسة أننا سعينا إلى تسليط الضوء على:

1- تطور مفهوم العدالة من منظورين متكاملين: المنظور الجينيالوجي، من خلال تتبع أصول المفهوم لغويًا واصطلاحيًا.

2- والمنظور الكرونولوجي، عبر استعراض مراحل تطوره التاريخي منذ الفلسفة اليونانية الكلاسيكية حيث برزت بوصفها فضيلة فودية ومبدأ لتنظيم الدولة عند كلل من افلاطون وارسطو ثم تابعنا تطورها في العصر الوسيط حيث اكتست طابعا دينيا عند اوغسطين وتوماس الاكوييني قبل ان تأخذ منحى اجتماعيا وسياسيا في الفلسفة الإسلامية عند الفارابي وابن خلدون وتبين ان العدالة لم تكن يوما مفهوما ثابتا بل خضعت لتحويلات عميقة تتماشى مع تطور المجتمعات والفكر الإنساني اما في العصر الحديث والمعاصر فقد وجدنا ان العدالة أصبحت محورا لبناء الدولة الحديثة كما نرى في اعمال جون جاك روسو ومونتسكيو وبلغت ذروتها مع جون راولز ومايكل سنديل حيث اقترنت بمفاهيم كالمساواة مدخلا لفهم الأرضية الفكرية التي انطلق منها برتراند راسل في صياغة مشروعه الفلسفي الخاص بالعدالة

3- تأثر برتراند راسل بعدة مرجعيات فلسفية، أبرزها الفلسفة الكانطية والنفعية، ما جعله يتخذ موقفاً وسطاً بين احترام الحقوق الفردية من جهة، والسعي إلى تحقيق المنفعة العامة من جهة أخرى، وهذا ما يجعل تصوره للعدالة تصوراً عقلانياً وواقعياً في آنٍ واحد.

4- اهم ما يميز طرح راسل هو النزعة العقلانية التي تعد احد المرتكزات الأساسية لفلسفته فقد رفض الانفعالات والاحكام المسبقة ودعا الى بناء تصور عقلاني للعدالة يستند الى العلم والفهم المنطقي للواقع لا الى العقائد الجاهزة او المصالح الخاصة

5- العدالة في نظر راسل ليست مجرد مبدا قانوني شكلي ب قيمة أخلاقية واجتماعية تتجاوز الطرح التقليدي تتجاوز بذلك كثير من الفلاسفة المعاصرين أمثال بول ريكور واكسيل هونيث

6- ان العدالة عند راسل ترتبط ارتباطا عضويا بالحرية ،ولا يمكن تحقيقها خارج احترام

الكرامة الإنسانية والفردية. ور راسل يعد حلقة وسطى بين التيارات الليبرالية الكلاسيكية والنضريات الاجتماعية التقدمية ما يجعل فكره مرنا وقابلا للتطبيق في السياقات المعاصرة .

- 8- ان راسل لم يفصل بين العدالة والأخلاق ،.بل اعتبر ان الالتزام بالعدالة هو في جوهره موقف أخلاقي عقلاني يرفض الظلم ويعلي من قيمة الانسان
- 9-ان العدالة عند راسل لا تتحقق بوجود قوانين فقط ،بل تتطلب ارادة سياسية ووعي اجتماعي يحترم العقل ويضمن شروط العيش المشترك.
- 10-ان مشروع راسل للعدالة يقف على مسافة واحدة من النموذج الليبرالي الرأسمالي والنموذج الاشتراكي الصارم ،مقترحا حلا ثالثا يوازن بين الحرية الاجتماعية والعدالة الاقتصادية.
- 11-ان مفهوم العدالة كما طرحه راسل لا يزال يحتفض براهنيته ،في عالم اليوم خاصة في ظل الازمات الاقتصادية والاجتماعية .
- 12- ان العدالة عند راسل ليست فكرة مثالية مجردة ،بل ميدا عملي يتاسس على العقل ويتوجه نحو اصلاح الواقع الاجتماعي السياسي.

## قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

اولا: القرآن الكريم

\*المصادر:

\_ باللغة العربية:

- 1 راسل ، ب .(1970). سيرتي الذاتية الجزء 1. مصر: دار المعارف. الطليعة.
- 2 راسل ، ب .(1987). اسس لاعادة البناء الاجتماعي (éd. طبعة 1). (ا. ي. العطار (Trad. , بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- 3 راسل ، ب .(2015). لماذا لست مسيحيا؟ (éd. طبعة الاولى). (ع. ا. ناصيف (Trad. دمشق , بيروت: دار التكوين.

ب باللغة الأجنبية :

- 1 SANDAL, M. J. (2009). JUSTICE WHAT S tht right thing to do. new york: farrar straus and giroux.
- 2 RAWLS, J. (1997). THEORIE DE LA JUSTIC. PARIS: EDITIONS DU SEUIL.
- 3 RAWLS, J. (2008). LA JUSTIC COMME EQUITE UN REFORMULATION DE LA THEORIE DE LA JUSTICE. PARIS: EDITIONS DU SEUIL.
- 4 Mill, j. s. (2008, Janvier 14). L'utilitarisme. (P. folliot, Trad.) Chicoutimi Queb ec.

\*المراجع:

## قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

- 1- سن، ا. (2010). فكرة العدالة. (éd. ط1). (م. جندلي (Trad.)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون
- 2- افلاطون. (2018). الجمهورية. (éd. ط1). (ح. الخباز (Trad.)، بيروت، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- 3- طاليس، ا. (s.d.). الاخلاق النيقاموخية. (éd. ط1). (ا. ل. السيد (Trad.)، دار الكتب المصرية.
- (éd. ط1). (بيروت لبنان: الدار العربية للعلوم والنشر.
- 4توشار، ج. (2010). تاريخ الافكار السياسية من عصر النهضة الى عصر الانوار الجزء الثاني. (الثاني). ن. الدراوشة (Trad.)، سوريا: دار التكوين للتاليق والترجمة والنشر.
- 5جون راولز. (كانون الاول 2009). العدالة كإنصاف (الإصدار ط1). (حيدر حاج اسماعيل، المترجمون) مركز دراسات الوحدة العربية.
- 6حاجي، ب. ا. (1999). الفلسفة السياسية من كونفوشيوس الى هيجل. (éd. ط1). (الأردن: دار
- 7جورج سباين. (دون سنة). تطور الفكر السياسي. (حسن جلال العروسي، المترجمون) الهيئة المعرفية للكتاب
- 8حمداوي، ج. (2016). هل هناك حرب عادلة؟. (éd. ط1).
- 9دفيد، ج. (s.d.). مختصر تاريخ العدالة. (م. ناصر (Trad.)، عالم المعرفة.
- 10دورتي، ج. ف. (s.d.). فلسفات عصرنا تيارتها مذاهبا اعلامها وقضاياها. (éd. ط1). (ا. صحراوي (Trad.)، الدار العربية للعلوم ناشرون

## قائمة المصادر والمراجع

- 11 دولوز، ج. (1999). التجريبية والذاتية بحث في الطبيعة البشرية وفق ليهوم. (éd. طبعة 1).
- 12 ديان، م. (2014). حرية ومساواة اندماج اجتماعي نظرية العدالة في النموذج الليبرالي. (المستدام éd. ط1). بيروت: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات.
- 13 راولز، ج. (2007). قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام. (éd. ط1). (م. جليل , Trad.) القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة.
- 14 راولز، ج. (2011). نظرية في العدالة. (éd. ط1). (ل. الطويل , Trad.) دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
- 15 ريان، م. ع. (2014). تاريخ الفكر الفلسفي الفلسفة اليونانية من طاليس الى افلاطون. (éd. ط1). (مصر: دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر).
- 16 سباين، ج. دون سنة. تطور الفكر السياسي الجزء الاول. ج. ج. العروسي (Trad.) , الهيئة المعرفية للكتاب.
- 17 الشرباصي، ا. (1981). موسوعة اخلاق القرآن. (Éd. ط1). بيروت لبنان: دار الرائد العربي.
- 18 عثمان، ج. ف. (2006). نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي. الاسكندرية: مكتبة بستان المعرفة كفر الدوار الحدائق بجوار نقابة التطبيقيين.
- 19 غروتوينز، ي. (1982). فلسفة الثورة الفرنسية. (éd. ط1). (ع. عصفور , Trad.) لبنان: منشورات عويدات.
- 20 القهوجي، م. ر. (2002). تيارات فكرية ومذاهب معاصرة. (Éd. ط1). دمشق سوريا: دار الكلم الطيب.

## قائمة المصادر والمراجع

- 121 لمجيد، م. ع. (2015). العدالة من المفهوم الى الاجراءدراسة في المنجز الفلسفي حتى شيشرون الرابطة العربية الاكاديمية للفلسفة (éd. ط1).
- 22 م حمد، س. ر. (1973). المذاهب الفلسفية المعاصرة (éd. ط1). مكتبة مديولي.
- 23 مذكور، ا. (1983). ابو نصر الفارابي في الذكرى الالفية لوفاته 950م. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 24 مل، ج. س. (2012). النفعية (éd. ط1). (س. ش. غالب (Trad.)، بيروت المنظمة العربية للترجمة.
- 25 مهنا، م. ن. (1999). في تاريخ الافكار السياسية وتنظير السلطة. مصر: المكتب الحامي الحديث.
- 26 النشار، م. (1999). تطور الفكر السياسي القديم من صالون حتى ابن خلدون (éd. ط1). (مصر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
- 27 ماقيتونيه، س. (2020). علم افضل العدالة العالمية ماين اسطورة الدولة الليفثان والمدينة الكونية ككتابة في الفلسفة السياسية (ج. ت. سلامة (Trad.)، الاردن: مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الاردنية.
- 28 هوبز، ت. (s.d.). الليفثان الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة (éd. ط1). (د. ح. السيد (Trad.)، هيئة الثقافة والتراث.
- 29 علي، م. ع. (1985). فلسفة التحليل المعاصر. لبنان: دار النهضة العربية.
- 30 تزمان، ش. (1986). الاخلاق البرجوازية في العصر الحاضر (م. شعبان (Trad.)، دمشق سوريا: مطبعة ابن خلدون.
- بلغة اجنبية

## قائمة المصادر والمراجع

1 ricooueur, p. (1990). soi memecomme un autre (éd. de soul). paris.

### المعاجم باللغة العربية:

- 1 الجرجاني، م. ب. (2000). كتاب التعريفات. بيروت: دار الكتب العلمية.
- 2 الجرجاني. (1985). معجم التعريفات. بيروت: مكتبة لبن
- 3 صليبيا، ج. (1979). المعجم الفلسفي. بيروت لبنان: دار الكتاب اللبناني.
- 4 طرابيشي، ج. (2006). معجم الفلاسفة (éd. طبعة 3). بيروت: دار الطليعة.
- 5 مذکور، ا. (1983). المعجم الفلسفي. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية.
- 6 منظور، ا. (s.d.). لسان العرب (éd. ط1). Vol. 11, بيروت لبنان: دار احياء التراث العربي.
- 7 وهبة، م. (2007). المعجم الفلسفي. القاهرة: دار قباء الحديثة.

### بلغة اجنبية :

lassique. paris: Larousse. \_ 1lagane, j. D. (2001). Dictionnaire de français c

2 Rey, A. (1992). DICTIONNAIR HISTORIQUE. PARIS: LE RObert.

3robert, P. (1989). dictionnair alphabétique et analogique de langue

française. Paris:Sn.

### الموسوعات:

- 1بدوي، ع. ا. (1984). موسوعة الفلسفة. لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- 2 الفاء، ر. ا. (1992). موسوعة اعلام الفلسفة العرب والاجانب جزء 1 (éd. طبعة 1). بيروت لبنان: دار الكتب العلمية المعاصر، ف. ك. (1993). لبنان بيروت: دار الجيل.

## قائمة المصادر والمراجع

\* الاطروحات:

- 1 بوطرفة، ا. (2019). سؤال العدالة في الفلسفة الراهنة. اطروحة دكتوراه في الفلسفة , جامعة وهران 2, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.
- 2 مصطفى، د. (2009). اشكالية العدل في الخطاب النهضوي. وهران، جامعة وهران , الجزائر: قسم الفلسفة جامعة وهران.

قائمة المجلات والجرائد والصحف

الجرائد:

- 1 موسى، ا. (2018). العدالة الاجتماعية والدواء السحري للعنف. جريدة العرب الدولية.1, (14327)

المجلات:

- حسن اشرو. (2019). مبادئ الاجتماع الفاضل وغير الفاضل و انماطها في فكر الفارابي وطيب تيزيني مجلة العدد. 9 .
- 2 عبد القادر بن ترار. (2020). جان جاك روسو الباحث عن العدالة في اصل التفاوت. مجلة مقاربات فلسفية(1).
- 3 كايم، د. (2015). مقدمة السياسة الشرعية في فكر عبد الرحمان ابن خلدون. مجلة القرطاس.38, (2)
- 4 مطر، ا. ح. (1995). الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس. (éd. ط5). (مصر: دار المعارف).

المقالات:

## قائمة المصادر والمراجع

- 1 احمد، ر. ع. (2020). اقلبيات ونظرية الاعتراف عند تشارلز تايلور. مجلة وانست العلمية.
- 2 ربهان، (2021). ديسمبر. نظرية العدالة عند جون راولز. سلسلة الانوار جامعة وهران 02, 1(06).
- 3 الزعبي، ه. (2015). ديسمبر 17. (برتراند راسل: في الحرية والدين والعقلانية). د. م. الجمهورية (Éd.), مالذي أو من به.
- 4 الشريف، ح. (2016). نظرية الحرب العادلة من اليوتيبيا والابيدولوجيا. Récupéré sur مؤمنون بلا حدود قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة.
- 5 شقير، م. (s.d.). في فلسفة العدالة والانسداد الحضاري.
- 6 طاهري محمد كنعان. (2016). منهجية السوق او تهذيب قيم السوق قيم المجتمع. مجلة تبين (5/17)، صفحة 158.
- 7 العادي، س. ح. (2016). نظرية الحرب العادلة من منظور فلسفي. المجلة الجامعة, (18)|1, p. 59.
- 8 عدنان، ز. (2024). حقوق الانسان وسؤال العدالة من براديغم التوزيع الى براديغم الاعتراف مقارنة اكسيل هونيث. مجلة السياسة العالمية. (1), p. 730, 8.
- 10 فرفودة، ف. (2021). اكسيل هونيث من براديغم الاعتراف نحو تاسيس عدالة اجتماعية اخلاقية. مجلة مقاربات فلسفية. (1), p. 127, 8.
- 11 محمد، ب. (2020). نوفمبر 20. سؤال العدالة والاعتراف في فلسفة بول ريكور. سلسلة الانوار. (2), p. 35, 10.
- 12 مسلم، ا. و. (2021). التعددية الثقافية مقارنة نقدية. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. (1), p. 144.

## قائمة المصادر والمراجع

---

13 موقاي، ب، 2021). ديسمبر. فلسفة العدالة الاجتماعية عند نانسي فريزوين الاعتراف

واعادة التوزيع نحو فضاء عمومي مابعد برجوازي. مجلة التواصل. 43. p. 27(2),

15 14 يونسى، ر. (2022). العدالة من رولز الى هابرماس ومن هابرماس الى رولز. مجلة

الحكمة للدراسات. 10(2),

الملحق (أ) فهرس الاعلام

- أفلاطون: أعظم فيلسوف في العصور القديمة، ولد نحو 437 ق م، من أسرة أرستقراطية أثينية، كان أفلاطون تلميذ سقراط الذي لم يكتب شيئا من أبرز مؤلفاته: مجموعة من المحاورات تضم ثلاثين محاورة وعلى وجه التعيين ثماني وعشرين متفاوتة الطول، أهمها الجمهورية، السياسي والقوانين، بروتاغوراس، دفاع سقراط... للمزيد من الاطلاع انظر الى (طرابيبي، 2006)
- أرسطو: ولد في ستاجيرا الواقعة شمال اليونان ولد سنة 374 ق م، وتوفي في 322 ق م، يمكن القول أن أرسطو كان أعظم نوابغ النظر العقلي في تاريخ الفكر اليوناني من مؤلفاته، السمع الطبيعي، الأورغانون، الأخلاق النيقاموخية" للمزيد من الاطلاع الرجاء العودة إلى معجم (طرابيبي، ج.، 2006)
- أوغسطين: أشهر أباء الكنيسة اللاتينية، ولد في طاجسما (سوق أهراس 254م) مات في 430 من مؤلفاته: في الجمال في اللياقة، اعترافات في الثالوث، مدينة الله، للمزيد من الاطلاع الرجاء العودة إلى معجم (طرابيبي، ج.، معجم الفلاسفة، 2006)
- توماس الاكوييني: فيلسوف لاهوتي من أصل ايطالي ولد بين نهاية عام 1224 وبداية عام 1225، في قصر روكا سيكا الواقعة بين روما ونابولي في مملكة صقلية آنذاك حاليا إيطاليا الجنوبية، ومات في دير فوسانوف 1274، لقب بالمعلم "لجامع الكنيسة" وكذلك "بالمعلم الملائكي" ترك القديس توماس عددا من الرسائل القصار ومن مؤلفاته الأصلية الكبرى تتمثل بصورة رئيسية في الخلاصتين الخلاصة في الرد على الأمم، الشروح على أرسطو، كتاب العلل الاسكندرية

Michael Sandel (المجلة العلمية المحكمة، 2020)

■ جون راولز: ولد جون راولز في

بالتيمور بالولايات المتحدة

الأمريكية سنة 1921م، درس ثم

درس الفلسفة بجامعة برينستون

وكومل ، قبل أن يلتحق بجامعة

هارفارد سنة 1959 تقع أعماله

تحت التأثير الفكري لكثير من

المقاربات: فلسفة كانط الأخلاقية،

العقد الاجتماعي للوك وروسو،

دافع عن فكرة النظام من أهجل

الحقوق المدنية للسود الأمريكيين،

ومحاربة الفقر والحرب في الفيتنام،

هاته الموضوعات كانت مادة

للمناقشات الكبرى في الولايات

المتحدة الأمريكية، حينما نشر

كتابه نظرية العدالة منة: 1971م،

فكان هذا الكتاب ماثرا لمئات

المقالات وكثير من الكتب إضافة إلى

عدد من الملتقيات في العالم، ونشر

أيضا العدالة والديمقراطية سنة

1939، والليبرالية السياسية سنة

للمزيد من الاطلاع الرجاء العودة إلى

معجم الفلاسفة جورج طرابيشي، -

(طرابيشي ج.، معجم الفلاسفة

2006

■ مايكل ساندل: مايكل جوستيس

ساندل Michael Justice Sandel

ولد في الخامس من مارس عام

1953 في مينو بوليس

Minneapolis مينو سوتا لعائلة

يهودية في عام 1957، تخرج في

جامعة "برانديه" وفي عام 1981

حصل على الدكتوراه من كلية

"بالبول" أكسفورد "oxford" من

خلال منحه "رودس التعليمية" وفي

عام 1980 بدأ تدريس الفلسفة

السياسية المعاصرة بجامعة

"هارفارد" وفي عام 1982 نشر كتاب

(الليبرالية وحدود العدالة) وفي عام 1985

استلم جائزة التدريس مع مرتبة الشرف

من هارفارد "راد كليف" وفي عام 1999

أصبح أستاذ في جامعة هارفارد (جمال

رجب سيدلي سامية عبد الرحمان محمد:

العدالة بوصفها قانون أخلاقيا عند

تأسيسها، أن هذا المفكر يتبدى لي  
دوماً أحق بالإعجاب، فله له تلك  
العبقرية التي تكشف له عن  
الحقيقة بدون أن تريه أسبابها

علم للمزيد من الاطلاع الرجاء العودة إلى  
المعجم (طرايشي ج.، معجم الفلاسفة،  
(2006)

■ جون ستيوارت مل 1806-1873:  
ولد سنة 1806م، وتوفي في سنة  
1873، وهو فيلسوف وعالم  
اقتصاد انجليزي، من أعماله  
ومؤلفاته، مذهب المنطق وعمله  
الفلسفي المهم أصول نفعية  
(طرايشي ج.، معجم الفلاسفة،  
(2006)

■ توماس هوبز: ولد في مالسبري عام  
1588 لوالد كان قسيساً، وبعد  
تخرجه في أكسفورد حيث أغرم  
باللغات القديمة والرياضيات عمل  
في خدمة أسرة كافندش، أقام  
علاقات مع فرنسي بيبكون تعمق في  
دراسة اللغات القديمة والرياضيات  
عمل هوبس كمعلم لأفراد من أسرة

1995 للمزيد من الاطلاع الرجاء  
العودة إلى (دورتي ف.، فلسفة  
عصرنا تيارتها مذاهبها اعلامها  
قضاياها)

■ جون لوك: فيلسوف انجليزي ولد  
في رين فتون في 1632، وتوفي في  
أسك 1704 التحق بجامعة  
أكسفورد عام 1652 من مؤلفاته:  
محاولة في الفهم البشري الذي يعد  
من اهم المؤلفات في تاريخ الفلسفة  
وكتب أيضا في الحكم ودول الحكم  
المدني، رسائل حول التسامح..  
للمزيد من الاطلاع رجاء العودة  
(طرايشي ج.، معجم الفلاسفة،  
(2006)

■ إيمانويل كانط: فيلسوف ألماني ولد  
ومات في كونغسبرغ بروسيا الشرقية  
في (1724-1804) من أسرة  
بورجوازية من مؤلفاته/ نقد العقد  
الخالص، نقد العقل العمل، نقد  
الحكم بصفة خاصة يملك كانط  
الفلسفية الحققة لكن فقط في  
نتائجها، لا في المبادئ القادرة على

سخرت حياتها لأبنائها بعد وفاة والدهم وهم في سن مبكرة دخل هيوم الجامعة وكان عمره 12 سنة لدراسة المحاماة تلبية لرغبة أمه، ولكنه اتجه صوب دراسة الفلسفة وترك الجامعة من دون أن يحصل على شهادة، انتقل إلى باريس وعمل في السفارة البريطانية هناك حيث نشر عدد من الكتب وذاع سيطه بعد ثلاثة أعوام عاد إلى انجلترا بصحبة جون جاك روسو كلاجئ سياسي لكن صداقته مع روسو لم تدم طويلا بسبب مشاكل التي وقعت بينهما، نشر هيوم كتابه الأول رسالة في الطبيعة البشرية باسم مجهول سنة 1739، لكن لم يلقى أي نجاح وقد قال هيوم عن هذا الكتاب أن المطبعة قد ولدته ميتا ثم نشر ملخصا لها في العام الذي يليه وبعد ذلك اهتم بدراسة التاريخ وألف كتاب "تاريخ بريطانيا" وهو في ستة أجزاء وحاز بفضله على شهرة واسعة، ثم نشر كتاب بعنوان بحث "الفهم البشري" سنة

كافندش مما أتاح له فرصة للسفر والتنقل بين فرنسا وإيطاليا، حيث تعرف على الفلسفة والعلوم الجديدة وخاصة أعمال اقليدس في الهندسة التي أثرت بعمق على فكرة الفلسفي خلال إقامته في فرنسا انخرط في حلقات فكرية وعلمية وتأثر بديكارت وكتب ملاحظات حول كتابه "التأملات" كما بدأ في بلورة رؤيته الفلسفية الخاصة عام 1670 كتب أصول القانون الطبيعي والسياسي وبعدها نشر عمله الشهير الليفيثان عام 1651 حيث قدم تصورا عن الدولة باعتبارها كيانا سياديا ضروريا لضبط الفوضى الطبيعية التي تنجم على الطبيعة الأنانية للبشر توفي هوبز فيعام1679 عن عمر 91 سنة(هوبز، الليفيثان الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة)

■ ديفيد هيوم: ولد في أدنبره سنة 1911 الواقعة شمال بريطانيا لوالد متوسط الحال ولأم محامية

منصب رئيس الوزراء لعهدتين في عهد الملكة فكتوريا وكان صديقا ومتأثرا بالفيلسوف "جون ستيوارت مل" توفي والده وهو لم يتجاوز الثالثة من عمره فتولى جده تنشئته بعد ذلك، فكان يمتلك مكتبة كبيرة احتك بها راسل فظهرت له ميول في الرياضيات منذ صغره وقرأ عن تجريبية جون ستيوارت ميل، فهيمت على قناعاته فلسفته التجريبية فكان ذلك دافعا للبحث التجريبية وإجراء دراسات وتعمق اطلاعه عليها في المرحلة الجامعية حيث التحق من جامعة كامبريدج وتخرج منها سنة 1894 وكان في تلك الأثناء وهو في الجامعة قد تأثر بمثالية الفيلسوف الألماني هيغل لكنه تخلى عنها بعد ذلك واتجه إلى الواقعية والفلسفة التحليلية. (الفا، 1992)

- إجازة طرابلس عام 1894 كما أنه أصبح عضوا في الجمعية الملكية عام 1908 وبعدها رئيس محاضرات في كلية ترنتي واضطر للاستقالة من منصبه عام 1917 بسبب آرائه السلمية وبعد الحرب العالمية الأولى سافر إلى روسيا ثم إلى الصين ليعود منها ويدير مؤسسة خاصة بين 1927-1932.

درس بضع سنوات في الولايات المتحدة الأمريكية ثم عاد إلى التدريس في كامبريدج

1748 الذي شرح فيه نظريته في المعرفة، ثم بحث في قواعد الأخلاق عام 1751 تلاه سيرة حياته التي نشرت عام 1977. وهي السنة نفسها التي توفي فيها هيوم نتيجة لمرض خبيث أصاب جهازه الهضمي (دولوز، 1999)

■ برتراند راسل (1872-1970) **Bertrand Russell** فيلسوف انجليزي اسمه الكامل برتراند ارثر وليم راسل ولد بتاريخ 28 ماي 1872 بالقرب من تريليك بويلز، ينتمي إلى أسرة أرستقراطية إنجليزية ويعد من أعلام الفكر الفلسفي المعاصر، والرائد الأول الذي أحدث ثورة علمية هائلة في رياضيات القرن العشرين، وأحد دعاة السلام القلائل في عصر سادته الحروب والتمزقات الدولية. (علي، 1985)

- ولد راسل لأبوين نزعتهما ليبيرالية، فقد كانت أمه تحرص على إقامة منتديات أدبية تجمع فيها الفلاسفة، أما والده فقد تقلد

التاريخ بأهمية المنطق لفلسفة الرياضيات  
وفلسفة المعارف بشكل عام.

(

أسس الرياضيات 1903: أحكم راسل

في هذا الكتاب نسقا منطقيًا يكفل

المقدمات التي يمكن أن تستنبط منها

قضايا الرياضيات. عرفتنا للعالم

الخارجي والمناهج العلمية 1914:

فلسفة الذرية المنطقية 1918: تضمن

سلسلة من المحاضرات تتمحور حول

مبادئ الذرية المنطقية، حول الوقائع

والقضايا، الجزئيات والمحمولات

والعلاقات، القضايا الذرية أو الجزئية.

الحرية والتنظيم 1934: في هذا الكتاب

يعود وراسل إلى تاريخ العالم بين 1814

إلى 1914 وإلى الأسباب التي كانت وراء

تغيير العالم خلال هذه الفترة والتي

يرجعها إلى ثلاثة أسباب أولها يتعلق

بالتقنية الاقتصادية التي كان وراءها

مخترعون وأشخاص ينتمون إلى

الطبقات المتحكمة في المجتمع

والسياسة العالمية وتشجيع المنافسة

الحرية، وثانيها يعود إلى بروز نظريات

سياسية كان لها أثرها الفكري في تغيير

ابتداء من 1944 وفي عام 1949 انتخب

عضوا في الأكاديمية البريطانية كان

اهتمامه في آخر سنين حياته بالمسائل

الإنسانية عارض القنبلة الذرية وأسس مع

جان بول سارتر محكمة راسل للتحقيق في

جرائم حرب الفيتنام حصل على جائزة

نوبل للآداب عام 1950م

- درس بضع سنوات في الولايات المتحدة

الأمريكية ثم عاد إلى التدريس في كامبريدج

ابتداء من 1944 وفي عام 1949 انتخب

عضوا في الأكاديمية البريطانية كان

اهتمامه في آخر سنين حياته بالمسائل

الإنسانية عارض القنبلة الذرية وأسس مع

جان بول سارتر محكمة راسل للتحقيق في

جرائم حرب الفيتنام حصل على جائزة

نوبل للآداب عام 1950 (محمد س.)،

(1973)

مؤلفاته: أما فيما يخص مؤلفاته فهو

فيلسوف عزيز الانتاج، وتعددت مجالات

تأليفه، وقد جمعت كتبه بين العلم

والفلسفة، وبين قضاياها علمية خاصة

الرياضية منها، بالإضافة إلى قضايا

اجتماعية ومن بين مؤلفاته:

فلسفة لايبنتز 1900: يشكل هذا الكتاب

القطيعة التامة مع المذهب الهيغلي

المحدث فقد اقتنع راسل البدء من هذا

- لغات أخرى العمل الاجتماعي وطبيعة الإنسان عام 1980، نقد السلطة 1985، الصراع من أجل الاعتراف 1992، وإعادة التوزيع أو الاعتراف. (بوميز، 2010)
- مايكل والزر: يعد الفيلسوف الأمريكي مايكل والزر (1935) من بين فلاسفة الأخلاق والسياسة المعاصرين الذين اشتغلوا بموضوع الحرب العادلة، كما يضل كتابه البارز "الحروب العادلة وغير العادلة" (1977) أحد الاسهامات المفهومة حول المبادئ الأخلاقية والسياسية للحرب (الشريف، 2016)
- يورغن هابرماس: فيلسوف وعالم اجتماعي ألماني، من أبرز ممثلي مدرسة فرانكفورت وحين منطقي بينهم درس الفلسفة وعلم الاجتماع في جامعتي فرانكفورت وهايدلبرغ من أهم مؤلفاته: البيئة السلوكية للحياة العامة، النظرية والممارسة، التقنية والعلم، الخطاب الفلسفي
- الواقع العالمي، وثالثها يعود إلى ظهور شخصيات هامة كان لها تأثير بالغ الأهمية في العالم مثل شخصيه نابليون بونابرت.
- نحو الحرية: الاشتراكية والفوضوية والنقابية 1918.
- أكسيل هونيث: ولد هونيث في 18 يوليو 1949 في ايسن Essen، وهو فيلسوف ألماني اجتماعي وأستاذ جامعي ومدير معهد الأبحاث الاجتماعية في جامعة جوتة في فرانكفورت ألمانيا، وله الكثير من الكتب والمقالات في حقول الفلسفة الاجتماعية والسياسية وعلم الاجتماع والأدب الألماني في الفترة ما بين 1969-1974 في جامعتي بون وبوجوم، وعين أستاذ مساعد لعلم الاجتماع في جامعة برلين عام 1977 حيث تابع دراسته وحصل على الدكتوراه في الفلسفة عام 1983 كانت بداية حياته الفكرية متأثرة بأستاذة يورغن هابرماس عين كأستاذ مساعد في جامعة جوتة في فرانكفورت تتمحور الكثير من أعماله حول نظريه الاعتراف من أهم أعماله التي ترجمة إلى

نظرية الفعل الأنطالي (طرايشي ج.)،

معجم الفلاسفة، 2006)

الملحق (ب) فهرس المصطلحات

- نظرية العقد الاجتماعي: نظريه  
قوامها رضا الشعب، كما أن  
للشعب الحق في الموافقة على  
تعيين الملك حكما وراعيا لمصالح  
شعبه من الطغيان والفساد، فإذا  
أغفل الملك ومسؤوليته تجاه شعبه  
أوجب عليهم ودفعهم اهماله أن  
يتحرروا من حكمه وفكره العقد  
الاجتماعي على فكرة قديمة، وقد  
شاعت هذه النظرية عصرها  
الذهبي في القرن السابع عشر  
والثامن عشر وكان من أشهر من  
نادوا بها في القرن السابع عشر  
الفيلسوفان الانجليزيان توماس  
هوبز (1577-1689) وجون لوك  
(1632-1804) أما في القرن الثامن  
عشر فقد بلغت هذه النظرية  
عظمتها على يد الفيلسفة  
الفيلسوف الفرنسي جون جاك  
روسو (1712-1887) للمزيد من  
الاعتدال اذا كان العدل مصدر بمعنى  
الاعتدال فمرد ذلك المعنى هذا الأخير أي  
الاعتدال الذي هو توسط حال بين حالين  
في كم او كيف كقولهم جسم معتدل بين
- الاطلاع الرجاء العودة إلى كتابه  
(عثمان، 2006)
- النفعية: Utilitarisme هي حركة  
اصلاحية من القرن التاسع عشر  
إضافة إلى كونها نظرية أخلاقية  
للمجتمع والفرد وأهم ما يعيننا هو  
النظرية النفعية للعدالة التوزيعية  
التي كان كل من جيرمي بينتام  
وجون ستيوارت مل من أكبر  
الفلاسفة الداعين لها، 'ينظر إلى  
(ماقيتونيه، 2020)
- الحرب العادلة: إن الحرب العادلة  
هي إضفاء الطابع الديني والشرعي  
والأخلاقي على الحرب التي تخوضها  
دولة ضد دولة أخرى، ويعتبر آخر  
أن الحرب العادلة هي قتال الأعداء  
وفق المشيئة الالهية (حمداوي،  
2016)
- الطول والقصر وكل ما تناسي فقد اعتدل  
وكل ما اقمته فقد عدلته وان مال شيء  
قلت عدالته أي اقمته فاعتدل واستقام  
وعدل الموازين والمكاييل سواها وعادلت بين

بينهما (منظور ا.، معجم لسان العرب)

الشيئين عدلت فلان بفلان اذا سويت

## فهرس المحتويات

	شكر والعرفان.
	الاهداء
	مقدمة.....أ-هـ.
6.....	ةلادعدلا اميجو لوتور كو اميجو ليني جي ف: لولأ ال صفلا
...8.....	المبحث الأول: في جينالوجيا العدالة
8.....	1 مفهوم العدالة لغة ..
13.....	2 مفهوم العدالة اصطلاحا.....
.....18.....	المبحث الثاني في كرونولوجيا العدالة
.....18.....	1-/- العدالة في الفكر اليوناني
-	1-1-/- أفلاطون.....18.....
	2/ارسطو.....19.....
.....22.....	2-/- العدالة في العصر الوسيط
.....22.....	1-2/القديس اوغسطين.....
23.....	2-2/ توماس الاكوييني.....
.....26.....	3-/-العدالة في الفلسفة الإسلامية.....
.26.....	1-3/ العدالة عند الفارابي.....
.27.....	2-3/ العدالة عند ابن خلدون.....
..28.....	4-/- العدالة في العصر الحديث.....
28.....	1-4-/-شارل مونتسكيو.....
29 .....	2-4/جون جاك رسو.....
.....30.....	5-/-العدالة في الفلسفة المعاصرة.....
.30.....	1-5-/- جون راولز.....
31.....	2-5-/- مايكل سندل.....
.31.....	المبحث الثالث: المرجعيات الفلسفية.....
33.....	1-/- توماس هوبز.....

## المُلخَص

- 2-/- جون لوك..... 34
- 3-/- دفيد هيوم ..... 35
- 4-/- ايمانويل كانط ..... 38
- 4-/- جون ستيوارت مل..... 40
- 41..... الفصل الثاني: مشروع العدالة عند برتراند راسل.....
- 42..... المبحث الأول: الحياة الفكرية والنزعة العقلية لبرتراند راسل.....
- 1 النزعة العقلانية..... 42
- 2 فلسفته ..... 44
1. المبحث الثاني: رؤية راسل للعدالة..... 46
1. العدالة كقيمة أخلاقية واجتماعية..... 48
2. العدالة بين الفرد والمجتمع..... 50-
3. أسس العدالة بين الحرية والمساواة ..... 52
4. المبحث الثالث: مقاربات تجاوز رؤية راسل للعدالة كقيمة أخلاقية .... 52
1. بول ريكور..... 52
2. جون راولز..... 53
3. تشارلز تايلور..... 57
4. يورغن هابرماس..... 59
5. امارتيا سن ..... 61
6. مايكل والزر..... 62
7. نانسي فريزر..... 64
8. اكسيل هونيث..... 68
- خاتمة ..... 72
- قائمة المصادر والمراجع ..... 73
- فهرس الاعلام الملحق (أ)..... 82
- فهرس المصطلحات الملحق (ب)..... 92
- فهرس المحتويات..... 94
- الملخص..... 97

# الملخص

تناولت هذه الدراسة "سؤال العدالة عند برتراند راسل"، وهو من بين أهم المواضيع التي ناقشها الفكر الغربي المعاصر، ويمثل إحدى القضايا الأخلاقية البارزة في الفلسفة الحديثة. ركز الفيلسوف البريطاني برتراند راسل على مفهوم العدالة بوصفها قيمة أخلاقية واجتماعية، لا مجرد قيمة قانونية، حيث نظر إليها كمبدأ عقلائي وإنساني يقوم على الإنصاف والمساواة وحماية الحريات. وسعى من خلال ذلك إلى تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع.

كما بيّنت الدراسة كيف تأثرت فلسفة راسل بعدد من المرجعيات الفلسفية، مثل إيمانويل كانط، وجون ستيوارت مل، ودفيد هيوم، وسعت إلى إبراز كيف شكّل هذا التفاعل خلفية لمشروعه الفلسفي حول العدالة، الذي يمزج بين العقلانية والأخلاق والبعد الاجتماعي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، من خلال تتبع تطور مفهوم العدالة، إلى جانب المنهج التحليلي لفهم رؤية برتراند راسل لهذه القيمة. والمنهج النقدي لعرض رؤية الفلاسفة الذين تجاوزوا رؤية برتراند راسل.

### الكلمات المفتاحية:

العدالة برتراند راسل، قيمة أخلاقية، العقلانية، المساواة الإنصاف الفلسفة الغربية الفكر المعاصر

### Abstracts

This study examines "The Question of Justice in Bertrand Russell's Thought," one of the most significant topics discussed in contemporary Western philosophy and a prominent ethical issue in modern philosophical discourse. The British philosopher Bertrand Russell focused on justice as a moral and social value rather than merely a legal one. He regarded it as a rational and human principle grounded in fairness, equality, and the protection of freedoms, aiming to achieve a balance between the individual and society.

The study also highlights how Russell's philosophy was influenced by several key philosophical references, including Immanuel Kant, John Stuart Mill, and David Hume. It seeks to demonstrate how this interaction formed the intellectual background of his philosophical project on justice, which blends rationality, ethics, and the social dimension. The study adopts both the historical method-by tracing the development of the concept of justice- and the analytical method to better understand Bertrand Russell's perspective on this value , and the critical approach to understanding the views of philosophers who went beyond Bertrand Russell's conception of this value.

### Keywords:

Justice – Bertrand Russell – Moral Value – Rationality – Equality – Fairness – Western Philosophy – Contemporary Thought